

الأنظمة النقدية الخليجية بين الاستقلالية والوحدة

ريتشارد اميل حايك*

مقدمة :

برزت مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الخمس الماضية كقوة اقتصادية لها وزنها في المحافل الدولية . فبعد إقرار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في نوفمبر ١٩٨٢ ، حققت دول المجلس انجازات عديدة في مختلف الميادين الاقتصادية ، واستطاعت أن تطبق معظم مواد الاتفاقية . وشغل موضوع التنسيق النقدي والمصرفي وزراء المالية ومحافظي البنوك ومؤسسات النقد في دول المجلس طوال الفترة الممتدة من أواخر العام ١٩٨٢ وحتى يومنا هذا ، حيث مازالت البحوث والاجتماعات تعقد تباعا بهدف إيجاد الطريقة الأجدى لتحقيق التنسيق النقدي الأمثل بين دول المجلس . وتتطرق في هذه الدراسة إلى هذا الموضوع بالذات ، مجزئين موضوع البحث إلى أربعة فصول ، كالآتي :

- الفصل الأول : التطور التاريخي للأنظمة النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي
- الفصل الثاني : الغطاء النقدي ونظم صرف عملات دول مجلس التعاون الخليجي .
- الفصل الثالث : مفهوم وأشكال التكامل النقدي .
- الفصل الرابع : التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي .

* محرر للشئون الاقتصادية في مركز التوثيق والبحوث اللبناني .

الفصل الأول

التطور التاريخي للأنظمة النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي

لقد تداول سكان منطقة الخليج العربي في الفترة ما قبل سنة ١٩١٨م المسكوكات المعدنية ، التي صنع الكثير منها في شبه الجزيرة العربية من المكامن المحلية التي كانت غنية بالذهب والفضة . وكانت العملتان المستعملتان على نطاق أوسع من غيرهما هما تايلر ماريا تريزا الفضي^(١) والروبية الهندية الفضية^(٢) . وبقيت الفوضى النقدية في هذه البقعة من العالم في الفترة ما بين ١٩١٨ و ١٩٤٥ حيث تداولت المنطقة بالإضافة إلى التايلر والروبية ، الجنيه الاسترليني الذهبي ، والليرة الفرنسية والليرة الروسية الذهبيتين ، والعملة المعدنية العثمانية ولو على نطاق محدود .

هذا وقد جرت عام ١٩١٦ أول محاولة في هذا الجزء من الوطن العربي لإصدار عملة وطنية ، وذلك عندما أصدر الشريف حسين بسك عملة هاشمية أهم وحداتها « الريال الهاشمي الفضي » و « الدينار الهاشمي الذهبي » . لكن الظروف السياسية غير المؤاتية أدت عام ١٩٢٥ إلى منع تداول الريال الهاشمي وحل محله المجيدي ، إلى جانب الاستمرار بالتداول بالعملات الأخرى . إلا أن الصعوبات التي واجهت المتعاملين في تلك الأنواع العديدة من العملات إن كان من حيث عدم سهولة استعمال العملات المعدنية لأغراض المبادلات الكبيرة ، دفعت السعودية عام ١٩٢٧ إلى إصدار الريال السعودي الفضي^(٣) ليحل محل العملات الفضية المختلفة . لكن الحكومة السعودية فقدت السيطرة آنذاك على الأوضاع النقدية على أثر عمليات تهريب الفضة خارج القطر بعد التقلبات في الأسعار العالمية لكل من الذهب والفضة ، مما نتج عنه اضطراب في الأسعار والمدفوعات . فاضطرت الحكومة أوائل الثلاثينات إلى سحب الريال المذكور من التداول وطرحت مكانه سنة ١٩٣٦ الريال الجديد ذا الوزن والحجم المماثلان لوزن وحجم الروبية الهندية الفضية . وأصبح الريال الفضي الجديد العملة الرسمية المتداولة في البلاد إلى جانب الجنيه الذهبي البريطاني ، وذلك بعدما حظر نهائيا عام ١٩٤١ تداول الريال القديم . إلا أنه حدثت عمليات تهريب أخرى للريال الجديد عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ نظرا إلى الفرق الكبير بين قيمة الريال الفضية وبين سعر الفضة في أسواق كل من نيويورك وبومبي . كما عانى

النظام النقدي السعودي من العلاقة غير المستقرة بين كل من الريال السعودي والجنيه البريطاني ومن التغير الكبير في القيمة الخارجية لكل من هاتين العملتين . فاضطرت الحكومة السعودية في تشرين الأول ١٩٥٢ إلى اتخاذ اجراءين :

- ١ — سك جنيه سعودي ذهبي بحجم ووزن وغيار الجنيه الانكليزي الذهبي نفسه ، ومنع تصدير هذه المسكوكة وتحديد قيمة صرفها الأجنبي بأعلى من قيمة سيكتها^(٤) .
- ٢ — انشاء مؤسسة النقد السعودية لغرض اصدار وإدارة العملة الجديدة .

غير أن هذه الخطوات أو هذه التجربة لم تؤد ثمارها بسبب الزيوف التي بدأت تظهر منذ خريف ١٩٥٣ ، مما أدى إلى سحب الجنيه السعودي الذهبي والريال الفضي الجديد من التداول تباعا في كانون الأول ١٩٥٠ للمسكوكة الذهبية وفي تشرين الأول ١٩٥٥ للمسكوكة الفضية .

هذا ويمكن اعتبار بدء التاريخ النقدي السعودي المعاصر منذ تاريخ انشاء مؤسسة النقد السعودية سنة ١٩٥٢ م ، وتقسم المراحل الي مر بها هذا النظام إلى أربع :

المرحلة الأولى (١٩٥٢ — ١٩٥٤ م) ، وكان فيها الريال السعودي مستقرا بالنسبة للعملات الأجنبية وقيمته مثبتة عمليا بالنسبة للدولار . وقد كان اصدار ايضالات الحج^(٥) عامل استقرار لتأمين المرونة اللازمة في كمية النقد خلال مواسم الحج ، وذلك لأنه خفف من مساوئ قاعدة المعدنين التي لم تحقق استقرارا في قيمة العملة بسبب تقلبات اسعار المعدنين .

المرحلة الثانية (١٩٥٤ — ١٩٥٨ م) ، وهي فترة تدهورت خلالها قيمة الريال واضطربت فيها الأحوال الاقتصادية والنقدية والمالية اضطرابا شديدا ، بسبب الانفاق الحكومي الكبير والعجز في الميزانية وفي ميزان المدفوعات وسحب إيرادات النفط قبل استحقاقها وطبع مقادير كبيرة من ايضالات الحج^(٦) . فنشأت سوق حرة للصرف الأجنبي ، تارجح فيها سعر الدولار بين ٥ إلى ٦ ريال .

المرحلة الثالثة (١٩٥٨ — ١٩٦١ م) ، وفرضت فيها الحكومة السعودية منهجا من التقشف الشديد والرقابات الواسعة على الانفاق الحكومي ، ووضعت قيودا على الاستيرادات . وتقسم هذه الفترة إلى مرحلتين :

١ — مرحلة سوق الصرف المزدوجة : وفيها خضعت بعض المعاملات للسعر الرسمي للريال ، كواردات السلع الغذائية الضرورية وتحويلات المستخدمين الأجانب لدى الحكومة وبعض التحويلات الحكومية . فيما خضعت باقي المعاملات لسوق الصرف الحرة التي سمحت مؤسسة النقد السعودية لبعض احتياطاتها من الصرف الأجنبي أن تتدفق إليها .

٢ — مرحلة سوق الصرف الموحد : ففي كانون الثاني ١٩٦٠ ، تم إلغاء نظام السعر المزدوج وحل محله سعر موحد ذو قيمة تعادل ٥ ، ٤ ريالاً للدولار الواحد .

هذا وتم ادخال تعديلين على قانون مؤسسة النقد السعودية في كانون الأول ١٩٦٠ م : أعطى الأول للمؤسسة صلاحية اصدار الريال الورقي بدلا من ايصالات الحجاج المتداولة مقابل احتياط من الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى ذهب ، ومنح الثاني المؤسسة صلاحية بيع وشراء الذهب والعملات الأجنبية بهدف المحافظة على استقرار العملة .

المرحلة الرابعة (مرحلة ما بعد ١٩٦١ م) ، وفيها تحررت العملة من القيود ، كما ألغيت القيود على الاستيرادات . هذا وحددت قيمة الريال السعودي بالذهب عام ١٩٦١ م ب ١٩٧٤٨٢ ، ٠ غراما بموجب المرسوم الملكي رقم ٦ لسنة ١٩٦٠ . وقد أعيد تقويم الريال السعودي عام ١٩٧٣ ، فرفع إلى ٢٠٧٥١٠ ، غراما من الذهب الخالص .

هذا في السعودية ، أما في بقية دول مجلس التعاون الخليجي فقد استمرت حال الفوضى النقدية فيها في الفترة الممتدة من سنة ١٩١٨ م وحتى أوائل الستينات ، حيث ظلت الروبية الهندية وباقي العملات التي سبق ذكرها الاداة الرئيسية للتعامل فيها ، إذ لم يكن في أي منها عملة رسمية مستقلة خاصة بها . وقد كان بإمكان البنوك التجارية أن تحصل على الروبيات الهندية من بنك الاحتياط الهندي من خلال بيع الجنيهات الاسترلينية إلى الأخير ، وكان بإمكانها أن تفعل العكس إذا ارادت الحصول على جنيهات استرلينية . إلا أن مقدار المبالغ من الروبيات المحولة إلى عملات أجنبية زاد زيادة كبيرة عامي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ م ، مما أدى إلى تدهور مقادير الاحتياطيات النقدية الأجنبية لدى بنك الاحتياط الهندي . فاتخذت الهند اجراءات مشددة للحد من عمليات المتاجرة

في الذهب ، فأصدرت في أيار ١٩٥٩ م عملة محددة للاستعمال في أقطار الخليج العربي دعيت بـ « روية الخليج »^(٧) ، وضمن بنك الاحتياط الهندي حرية تحويلها إلى كل من الروبية الهندية والجنيه الاسترليني . ونتيجة هذا الاجراء التي اتخذته السلطات الهندية والذي بموجبه لم تكن الروبية الخليجية عملة قانونية قابلة للتداول في الهند نفسها ، أخذت دول الخليج تباعا بإنشاء أنظمة نقدية خاصة بها مستقلة عن دول المنطقة . وسنوجز التطورات النقدية التي حدثت في كل قطر من أقطار دول مجلس التعاون الخليجي ، منذ بداية الستينات وحتى يومنا هذا .

في الكويت

بدأ التخلص من الروبية الخليجية على أثر اعلان استقلال البلاد في نيسان ١٩٦١ م وأصدرت السلطات الكويتية عملة خاصة بها هي الدينار الكويتي^(٨) ، الذي أصبح العملة القانونية الوحيدة في البلاد . كما أنشأت في العام نفسه « مجلس النقد » لغرض اصدار وتحويل العملة الجديدة وفرض عليه أن يحتفظ بغطاء العملة بنسبة ١٠٠٪ منها وذلك بشكل ذهب وسندات دولارية واسترلينية . وتم ربط الدينار الكويتي بالاسترليني اعتبارا من أيار ١٩٦١ م وحتى عام ١٩٦٧ م حينما ارتبط بالدولار الأميركي بعد تخفيض الاسترليني . واستمر مجلس النقد بالقيام بوظيفته الرئيسية في اصدار العملة حتى عام ١٩٦٨ م حين صدر القانون رقم ٣٢ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي . وقد حددت المادة ٢ من القانون المذكور القيمة الذهبية للدينار الواحد بـ ٢,٤٨٨٢٨ غرام . إلا أن هذه القيمة الذهبية للدينار الغيت بموجب القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ م — (المادة الأولى) — التي تركت للبنك المركزي أمر تحديد أسس السعر الصافي للدينار .

في البحرين

أقامت البحرين في كانون الأول ١٩٦٤ م « مجلس نقد » شبيها بمثيله في الكويت من حيث وظيفته في اصدار العملة وكذلك من حيث ضرورة الاحتفاظ بغطاء للعملة بنسبة ١٠٠٪ يتكون من الذهب والموجودات الأجنبية بشكل سندات حكومية وحوالات خزينة . وتم سنة ١٩٦٥ م اصدار دينار بحريني مرتبط بالاسترليني ، بسعر

تعادل مختلف ، مساو لـ ١٥ شلنا أي ما يعادل في حينه عشر روبيات هندية . وقد حددت القيمة الذهبية للدينار بـ ١,٨٦٦٢١ غرام من الذهب الخالص . وفي سنة ١٩٧٣ ولدت مؤسسة نقد البحرين بموجب القانون الرقم ٣٣ لتحل محل مجلس نقد البحرين . وقد عهد لمؤسسة النقد الجديدة أن تمارس صلاحيات مجلس النقد القديم ، ونيطت بها جميع مسؤوليات مجلس النقد بشأن اصدار وإدارة العملة ، بالإضافة إلى مهمة الاشراف والتوجيه والرقابة على الجهاز المصرفي في البلاد . كما سمح القانون الجديد بانخفاض الاحتياطي الخارجي عن ١٠٠٪ من قيمة النقد المتداول بقرار من مجلس الوزراء وبشرط ألا يقل ذلك عن ٧٥٪ من القيمة المذكورة .

في قطر ودولة الامارات العربية المتحدة

ألغى بنك الاحتياط الهندي في أوائل عام ١٩٦٦ م ، التسهيلات المعتادة والخاصة بتحويل المسكوكات إلى الاسترليني حسب رغبة الامارات الخليجية . ثم عمد في حزيران ١٩٦٦ م إلى تخفيض الروبية بما يزيد قليلا عن الـ ١٥٪^(٩) ، مما حمل قطر وباقي الامارات على قطع الصلة بالروبية الهندية . فالتخذت أبو ظبي الدينار البحريني عملة لها ، في حين تبنت قطر والامارات الأخرى الريال السعودي . ثم اتجهت السلطات في دبي إلى تنسيق مواقفها المالية مع قطر ، ف وقعت معها في آذار ١٩٦٦ م « اتفاقية عملة قطر ودبي » وأقامتا « مجلس نقد قطر ودبي » ، الذي عهدتا إليه اصدار وتحويل عملة جديدة سماها « ريال قطر ودبي »^(١٠) . وسرعان ما أصبح الريال الجديد عملة قانونية مقبولة في جميع الامارات فيما عدا أبو ظبي التي انضمت إلى منطقة عملة الدينار البحريني في حزيران ١٩٦٦ م ، والذي كان مرتبطا بالجنيه الاسترليني . وقد استمر هذا الترتيب معمولاً به طوال الفترة الممتدة حتى عام ١٩٧٢ م حين عومت بريطانيا في حزيران ١٩٧٢ م الجنيه الاسترليني . وكانت دولة الامارات العربية المتحدة قد بدأت منذ كانون الأول ١٩٧١ م ، في الاعداد لاصدار عملة وطنية موحدة تنفيذا لنصوص الدستور المؤقت . فأقامت في أيار ١٩٧٣ م « مجلس نقد دولة الامارات العربية المتحدة » بموجب القانون الاتحادي الرقم ٢ ، ونيطت به مهمة اصدار العملة والرقابة عليها والاشراف على الجهاز المصرفي . فتم اصدار « درهم الامارات » المعادل لـ ١,٨٦٦٢١ غرام من الذهب الخالص في أيار ١٩٧٣ م ، ليحل محل العملتين اللتين بقيتا

متداولتين في الامارات ، وهما ريال قطر ودبي (في دبي والامارات الشمالية) والدينار البحريني (في أبو ظبي) . هذا وصدر عام ١٩٨٠م القانون الاتحادي رقم ١٠ الذي أنشأ المصرف المركزي لدولة الامارات العربية المتحدة ، ونيطت به أغراض عديدة ، أهمها : ممارسة امتياز اصدار النقد ، والعمل على دعم النقد وتحقيق ثباته في الداخل والخارج ، والعمل على توجيه سياسة الائتمان وتنظيم المهنة المصرفية وتطويرها ومراقبة فعالية الجهاز المصرفي .

أما في قطر فقد أقيمت « مؤسسة النقد القطري » في أيار ١٩٧٣ م ، وذلك بموجب القانون ذي الرقم ٧ لتحل محل « مجلس نقد قطر ودبي » الذي أنشئ عام ١٩٦٦ م . وقد أعطيت « مؤسسة النقد القطري » صلاحيات اصدار العملة وإدارتها ومراقبة البنوك والاشراف عليها وتوجيهها . فأصدرت الريال القطري المعادل لـ ١٨٦٦٢١ ، ٠ غرام من الذهب الخالص ، أي ما يساوي القيمة الذهبية نفسها لروبية الخليج في آذار ١٩٢٦ م . إلا أن الامكانيات الادارية المحدودة والمتوافرة لدى المؤسسة قد حدت من المهام التي خولها قانونها ، فاقترنت على القيام باصدار وإدارة النقد وتحديد أسعار بعض العملات الأجنبية تجاه الريال القطري ، وجمع البيانات المصرفية وتصنيفها .

في سلطنة عمان

بقي ريال ماريا تريزا والروبية الهندية عملتين قانونيتين متداولتين في عمان حتى ايار ١٩٧٠ حين صدر مرسوم العملة الرقم ١٣٩٠ الذي أنشأ « سلطة نقد مسقط » لاصدار « الريال السعدي » ذي المحتوى الذهبي المساوي لـ ٢,٣٢٨١ غرام من الذهب الخالص ، وهو ما يعادل جنيها استرلينيا واحدا . إلا أن السلطات العمانية أصدرت عام ١٩٧٢ مرسوما جديدا للعملة (رقم ١٣٩٢) أنشأت بموجبه « مجلس نقد عمان » ليحل محل « سلطة نقد مسقط » ، وتم تغيير العملة إلى « الريال العماني » ولكن بالمحتوى الذهبي القديم نفسه . وفي تشرين الثاني ١٩٧٤ تم إنشاء بنك عمان المركزي بموجب المادة ٢ من القانون المصرفي لعام ١٩٧٤ الذي حدد أهداف ودور وصلاحيات البنك المركزي من جهة ، ونظم العمليات المصرفية للبنوك التجارية وعلاقتها بالبنك المركزي من جهة أخرى .

الفصل الثاني

الغطاء النقدي ونظم صرف عملات دول مجلس التعاون الخليجي

الغطاء النقدي

إن حق إصدار العملة قد أصبح في جميع دول مجلس التعاون الخليجي محصورا في مؤسسات النقد المركزية مهما اختلفت اسمائها . ويتحتم على كل مؤسسة نقد مركزية الاحتفاظ بغطاء نقدي مقابل اصدارها للعملة الوطنية . ونذكر فيما يلي محتوى الغطاء النقدي في كل قطر من أقطار دول مجلس التعاون الخليجي ، كما فصل في قوانينها التي نظمت انشاء مؤسسات النقد المركزية فيها :

الكويت

(المادة الأولى الفقرة ٧ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ المعدلة للمادة ١٢ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي والمهنة المصرفية) .

يجب أن يقابل النقد المتداول وما لدى البنك المركزي من ودائع تحت الطلب غطاء مكون بصفة دائمة من :

- أ — مسكوكات أو سبائك ذهبية .
- ب — ودائع تحت الطلب أو لأجل بعملات أجنبية قابلة للتحويل .
- ج — صكوك وسندات أجنبية حكومية أو دولية أو مضمونة من قبلها محررة بعملات أجنبية قابلة للتحويل .
- د — صكوك وسندات لا تصدرها حكومات ولكن محررة بعملات قابلة للتحويل وسهلة التداول .
- هـ — أوراق تجارية محررة « بعملات قابلة للتحويل » .
- و — سندات وأذونات الحكومة الكويتية أو مضمونة من قبلها ، والسلف الممنوحة من البنك المركزي إلى خزينة الحكومة الكويتية .

ز — أوراق تجارية داخلية أو قروض ممنوحة للبنوك المحلية لقاء خصم أوراق تجارية داخلية أو رهنها .

السعودية

(المرسوم الملكي الرقم ٦ لعام ١٩٦٠ م ، نظام مؤسسة النقد السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢٣ لسنة ١٣٧٧ هـ) .

نص على اصدار أوراق نقدية مغطاة ١٠٠٪ بالذهب والعملات القابلة للتحويل إلى ذهب .

الامارات العربية المتحدة

(المادة ٧٤ ، ٧٥ و ٧٦ من القانون الاتحادي رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية) .

يجب أن يقابل النقد المتداول والودائع تحت الطلب لدى المصرف غطاء مكون بصفة دائمة من العناصر التالية ، كلها أو بعضها :

- ١ — سبائك ومسكوكات ذهبية .
 - ٢ — ودائع بالعملات الأجنبية قابلة للتحويل بسهولة .
 - ٣ — موجودات الدولة لدى صندوق النقد الدولي ، والمبالغ المقرضة له وحقوق السحب الخاصة .
 - ٤ — صكوك أو سندات أو أذونات أو شهادات أجنبية مختلفة محررة بعملات قابلة للتحويل بحرية .
 - ٥ — السلف الممنوحة للحكومة سلفاً دون فائدة .
 - ٦ — الأوراق التجارية الداخلية المحررة بالدرهم أو القروض والسلف الممنوحة للمصارف العاملة في دولة الامارات العربية المتحدة بشرط أن تكون مستحقة الاداء خلال فترة لا تزيد على ٦ أشهر من تاريخ تحريرها أو ابرامها .
- على أن لا تقل نسبة السبائك الذهبية وصافي الموجودات الخارجية المبينة في البنود ١ ، ٢ ، ٣ و ٤ عن ٧٠٪ من النقد المتداول والودائع تحت الطلب لدى المصرف . إلا أنه يجوز لمجلس الادارة بأغلبية أعضائه وبعد موافقة مجلس الوزراء تنزيل هذه النسبة لمدة لا تزيد عن ٦ أشهر .

قطر

(قانون مؤسسة النقد القطري رقم ٧ لسنة ١٩٧٣ م ، المادة ٢٧)
يكون الغطاء ١٠٠٪ من قيمة النقد المتداول بشكل ذهب و عملات أجنبية قابلة للتحويل و كمبيالات و سندات حكومية أجنبية محررة بعملة قابلة للتحويل أو صادرة من مؤسسات مالية دولية .

البحرين

(المواد ٢٧ ، ٢٨ و ٢٩ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٣ م — قانون انشاء مؤسسة نقد البحرين)

تحتفظ المؤسسة باحتياطي خارجي يتكون من العملات والسبائك الذهبية والعملات القابلة للتحويل وأي أصول معترف بها دوليا بما في ذلك السندات الأجنبية القابلة للتداول دوليا والمستحقة الدفع بعملات قابلة للتحويل وتستحق الدفع في بحر مدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ حيازتها . ويجب ألا يقل الاحتياطي الخارجي عن ١٠٠٪ من قيمة النقد المتداول . ويمكن بقرار من مجلس الوزراء تغيير هذا الحد الأدنى إلى ٧٥٪ .

سلطنة عمان

(المادة ٢ من القانون المصرفي العام رقم ٧ لسنة ١٩٧٣ م)

يحتفظ البنك المركزي في جميع الأوقات باحتياطي من الموجودات الخارجية التي تنسب من حيث القيمة إلى قيمة أوراق النقد وقطع المعدنية المتداولة بنسبة يحددها السلطان .

أسعار الصرف والتبادل ونظم الصرف

كانت أسعار الصرف في ظل اتفاقية « بريتون وودز » تتميز باستقرار نسبي ، حيث سعت الدول صاحبة العملات المرتبة إلى نوع من الاستقرار ومنع التقلبات الحادة عن طريق استعمال احتياطياتها الرسمية ، وكان يصار إلى تغيير أسعار صرف العملات بموافقة صندوق النقد الدولي ، عندما يكون هناك خلل هيكل في الاقتصاد الوطني . فإذا كان هناك عجز هيكل تعجز الاحتياطيات الرسمية عن تمويله ، تلجأ الدول إلى

خفض سعر صرف عملتها ، مصحوبا باتباع سياسات تصحيحية في الداخل لتقوية الموقع التنافسي لصناعاتها المحلية ، وبهذا تخفض الواردات وتخفز الصادرات . أما اليوم ، حيث يسود نظام التعويم في أسواق النقد الدولية ، فإن أسعار صرف العملات في الأسواق تحدد تبعاً لعوامل العرض والطلب لأغراض المعاملات والمضاربات الدولية . والمفروض أن السلطات النقدية لا تتدخل في سوق النقد إلا بالقدر الذي يحد من المضاربات في العملات .

هذا وقد ارتبطت العملات الخليجية عموماً عند بدء إصدارها بنظام الاسترليني ، ما عدا السعودية التي بقيت عملتها مرتبطة بالدولار الأمريكي . وعند انهيار نظام صندوق النقد الدولي في آب ١٩٧١ م ، وما تبع ذلك في السنين التالية من تعويم لمعظم العملات الدولية واتجاه الصندوق نحو التخلص من الذهب كأساس للتقويم ، بدأت الدول في استعمال وحدة حقوق السحب الخاصة كموجود احتياطي دولي رئيسي وكوسيلة تقويم . ونظراً إلى عدم وجود تنسيق فعال بين الدول التي تشكل اليوم دول مجلس التعاون الخليجي ، اختلفت العملات التي ارتبطت بها نظم وأسعار الصرف فيها . فقد اعتمدت البحرين ، وقطر ، والسعودية ودولة الامارات العربية المتحدة أسعار صرف معومة بصورة مستقلة ، فيتم تحديد أسعار صرف عملاتها يومياً معتمدة الدولار كأساس لذلك . إلا أنها تعدل أسعار صرف عملاتها تبعاً لمجموعة من المؤشرات التي تعتمد على سعر تعادل الدولار مقابل حقوق السحب الخاصة . وتعتمد الكويت سلة من العملات كأساس لتحديد أسعار صرف عملتها . أما سلطنة عمان فتعتمد الدولار أساساً لتحديد أسعار صرف الريال العماني .

بقي الدينار الكويتي مرتبطاً بالسترليني حتى عام ١٩٦٧ م عندما خفضت بريطانيا عملتها فاعتمدت الكويت الدولار الأمريكي أساساً لتقويم الدينار الكويتي . واستمر ارتباط الدينار بالدولار حتى عام ١٩٧٥ م ، حين تم فك هذا الارتباط وتم اختيار سياسة صرف جديدة يتم في ظلها تحديد السعر تبعاً لأداء سلة من العملات الرئيسية التي تتم خلالها المعاملات الرئيسية للكويت مع العالم الخارجي . وعلى الرغم من أن تركيب هذه السلة غير معروف إلا أنه يبدو مؤكداً أن للدولار الوزن الأكبر فيها ، حيث لم ترتفع قيمة الدينار الكويتي تجاه الدولار ، وعلى الرغم من انخفاض قيمة الدولار خلال السبعينات ، بقدر ما حدث لبعض العملات الأخرى الرئيسية . ويستفاد من إحدى رسالات الدكتوراه التي تناول فيها الباحث موضوع سلة العملات خلال الفترة من تموز ١٩٧٦ م إلى تموز ١٩٨١ م ، أن ارتفاع سعر الدولار بنسبة

١٠٪ مقابل العملات الأخرى الرئيسية ينتج عنه ارتفاع في سعر الدينار الكويتي بنسبة ٧,٧٪ مقابل نفس هذه العملات . أما في حالة ارتفاع العملات الرئيسية الأخرى مقابل الدولار بنسبة ١٠٪ ، فإن سعر صرف الدينار مقابل الدولار يرتفع بمقدار ٢,٣٪ وهذا يعني أن الدولار يحظى بثقل في هذه السلة يفوق نسبة ٧٠٪ . ويرر البعض ذلك بأن هدف سياسة البنك المركزي الكويتي هو تحاشي إعادة تقويم رئيسة للدينار الكويتي بغية الحفاظ على المركز المالي للجهاز المصرفي الذي يحتفظ بأرصدة دولارية ضخمة . كما أن مثل هذه السياسة تشجع على إصدار سندات مسماة بالدينار الكويتي ، ويمكن تداولها في أسواق النقد والمال الدولية .

السعودية

ارتبط الريال السعودي منذ عام ١٩٦٠ م بعلاقة ثابتة مع بقية العملات الدولية الرئيسية التي كانت جميعها مرتبطة بالدولار ، وكان سعر التبادل هو ٤,٥ ريالات لكل دولار . ولكن بعد خروج أمريكا عن قاعدة الذهب بدأ سعر الدولار في الانخفاض فقررت مؤسسة النقد السعودية تخفيض سعر الدولار بالنسبة للريال بمقدار ٨,٥٧٪ ، وذلك في كانون الأول عام ١٩٧١ م . فتم تخفيض الدولار من ٤,٥ إلى ٤,١٤ ريالات . الا أن استمرار تدهور الدولار في الأسواق العالمية ، دفع مؤسسة النقد السعودية إلى تخفيض سعر الدولار مجددا في شباط ١٩٧٣ م بنسبة ١١٪ وفي اب ١٩٧٣ م بنسبة ٥٪ ، فأصبح يساوي ٣,٥٥ ريالات .

وفي اذار ١٩٧٥ م ، ومع استمرار انخفاض الدولار ، قررت المؤسسة فك الارتباط نهائيا مع الدولار الأمريكي واستعمال وحدة حقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي ويحدد قيمتها بناء على سلة من العملات الدولية ، وذلك في تحديد قيمة الريال التبادلية مع بقية العملات الدولية . فأصبح الريال السعودي مرتبطا اسميا بوحدة حقوق السحب الخاصة على أساس ٤,٢٨٢٥٥ ريالات لكل وحدة حسابية من وحدات حقوق السحب الخاصة مع توافر هوامش تحدث ضمنها تقلبات الأسعار . إلا أن المؤسسة احتفظت لنفسها بحق تحديد سعر الريال مع الدولار الأمريكي بشكل رسمي ، وذلك للمحافظة على قيمة الريال من التذبذب اليومي . فيما تركت سعر الريال يتحدد تجاه بقية العملات الدولية الأخرى على أساس سعر السوق الحرة .

فأصبحت المؤسسة من حين لآخر تحدد قيمة الدولار بالنسبة للريال على حسب ما تراه ملائماً لمصلحة البلد الاقتصادية دون التقيد بأي هامش . وقد تلت عمليات تخفيض قيمة الدولار الأمريكي تجاه الريال عمليات عكسية بتخفيض قيمة الريال تجاه الدولار بدأت لأول مرة في سنة ١٩٨٣ م حبت شهدت هذه السنة أربع تخفيضات متتالية ، منها تخفيضان في أسبوع واحد عندما تنوعت الأسباب بين القوة غير العادية للدولار وبين بدء انخفاض عائدات النفط . وأجرت السلطات النقدية السعودية بعد عام ١٩٨٣ م عدة تخفيضات لسعر صرف الريال ، منها ثلاثة في سنة ١٩٨٥ م في ٢/٢٧ و ٣/٧ و ٦/١٠ حملت سعر صرف الريال تجاه الدولار من ٣,٥٨ ريالاً إلى ٣,٦٥ ريالاً . وما التخفيض الآخر الذي جرى أوائل الشهر السادس من العام ١٩٨٦ م والذي بلغ فيه سعر صرف الريال تجاه الدولار ٣,٧٥ ريالاً ، سوى خطوة في اتجاه احلال التوازن في الموازنات السنوية للمملكة بالريال السعودي ، وذلك اثر انخفاض عائدات السعودية من صادرات النفط بالدولار والتي تشكل المورد الرئيسي للدولة ولمداخيل موازنتها السنوية .

الامارات العربية المتحدة

يرتبط درهم الامارات العربية المتحدة بالدولار الأمريكي من خلال وحدات حقوق السحب الخاصة ، ويبلغ سعر الصرف الرسمي للدرهم ما يعادل ٤,٧٦١٩ درهم لكل وحدة من حقوق السحب الخاصة مع هامش تذبذب لا يزيد عن ٧,٢٥ ٪ . ويحقق الدرهم قفزات عالية أمام العملات الرئيسية الدولية عند ارتفاع سعر صرف الدولار أمام هذه العملات كما حصل في النصف الأول من العام ١٩٨٥ م ، وينخفض مقابل هذه العملات الرئيسية عند انخفاض الدولار أمامها ويتبين لنا من خلال جداول أسعار صرف الدرهم مقابل العملات الرئيسية في النصف الثاني من العام ١٩٨٥ م ، أنه نتيجة الانخفاض الكبير للدولار الأمريكي أمام عملات باقي الدول الصناعية ، تراجع الدرهم أمام الاسترليني بنسبة ٢٠,٩ ٪ وأمام المارك الألماني بنسبة ٢٥,٣ ٪ ، و أمام الفرنك الفرنسي بنسبة ٢٥,٣ ٪ وأمام الين الياباني بنسبة ٢٤,٣ ٪ .

قطر

تبنّت مؤسسة النقد القطري منذ انشائها سياسة المحافظة على قيمة الريال القطري من حيث قوته وثبات سعر صرفه تجاه العملات الأجنبية . فقد تم ربط الريال القطري بالدولار الأمريكي عندما كان سعر الدولار يتمتع بالقوة والثبات في الأسواق الدولية ، وعندما تعرضت قيمة الدولار للانخفاض وللتذبذب الشديد ، قررت المؤسسة فك ارتباط الريال بالدولار وربطه بحقوق السحب الخاصة بسعر يعادل ٤,٧٦١٩٠ ريال قطري لكل وحدة من حقوق السحب الخاصة وذلك ضمن هامش ٢,٥٪ ولكن بعد انخفاض سعر صرف حقوق السحب الخاصة بالنسبة للعملات العالمية انخفض سعر صرف الريال القطري مقابل تلك العملات ، مما حدا بدولة قطر إلى توسيع هامش تذبذب الريال تجاه حقوق السحب الخاصة في البدء إلى ٧,٥٪ ومن ثم تثبيت قيمة الريال مقابل الدولار الأمريكي بعلاقة ثابتة غير مباشرة . هذا ولا يزال الريال القطري من الناحية القانونية مرتبطاً بحقوق السحب الخاصة ، رغم كون سعر صرفه تجاه الدولار الأمريكي ظل ثابتاً منذ عام ١٩٨١ م على سعر ٣,٦٤ ريال قطري لكل دولار أمريكي .

البحرين

قررت السلطات النقدية في البحرين بعد الانخفاض الكبير الذي طرأ على سعر صرف الدولار الأمريكي عام ١٩٧٥ م ، كما في السعودية ودولة الامارات وقطر ، على ربط الدينار البحريني بوحدة حقوق السحب الخاصة بما يعادل ٠,٤٧٦١٩ دينار لكل وحدة من حقوق السحب الخاصة . وجرى تثبيت سعر صرف الدينار تجاه الدولار الأمريكي في البدء ضمن « هوامش محددة » ، الا أن السلطات البحرينية عادت وجمدت العمل بهوامش الصرف هذه ابتداء من العام ١٩٨١ م .

عمان

تعتمد السلطات النقدية في سلطنة عمان الدولار الأمريكي أساساً لتحديد سعر صرف الريال العماني . ويعني ذلك ثبات سعر صرف العملة المحلية بالدولار ، في حين يتغير سعر صرفها بالنسبة للعملات الأخرى تبعاً لتغير أسعار الأخيرة نسبة للدولار . هذا وقد تم ربط

الريال العماني بالدولار الأمريكي بمعدل ٢,٨٩٥٢٤ دولار لكل ريال منذ الثمانينات ، وتم تخفيض قيمة الريال تجاه الدولار في أوائل شباط ١٩٨٦ م إلى معدل ٢,٥٩٧٤ دولار لكل ريال .

باختصار ، ترتبط عملات معظم دول مجلس التعاون الخليجي بالدولار الأمريكي بصورة فعلية منذ عام ١٩٨١ م . ويعود ذلك إلى كون معظم صادرات المنطقة هي عبارة عن نفط ومشتقاته تسعر بالدولار ، بالإضافة إلى أن الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية لدول الخليج هي موجودات مقومة بالدولار . هذا ويعتقد أن استقرار أسعار صرف العملات الخليجية بالدولار يحافظ على القوة الشرائية لايادات النفط ، كما يقلل امكانية ارتفاع معدلات التضخم وتسهل على دول المنطقة تقدير احجام ميزانياتها بالعملات المحلية بصورة أفضل . ويستفاد من ذلك أن أسعار صرف عملات دول مجلس التعاون الخليجي لا تظهر بالضرورة قوة أو ضعف اقتصاديات هذه الدول ، كما أن قيمتها لا تتعدل بشكل منتظم لتعكس التغيرات الحاصلة في الميزانين التجاري والجاري . وتعتبر أسواق الصرف أساسا وسيلة تقوم الحكومات من خلالها بتحويل إيراداتها النفطية بالدولار لتمويل انفاقها بالعملات المحلية . أما القطاع الخاص فينتجه إلى هذه الأسواق للوفاء باحتياجاته الدولية .

جدول رقم ١
أسعار صرف الدولار الأمريكي بالعملات الخليجية*

السنوات	دينار الكويت	دينار البحرين	ريال عمان	ريال السعودية	درهم الامارات	ريال قطر
١٩٧٢	٠,٣٢٨٩	٠,٤٣٨٦	٠,٣٨٢٨	٤,١٤٤٨	٤,٣٨٦٠	٤,٣٨٦٠
١٩٧٣	٠,٢٩٥٣	٠,٣٩٩٦	٠,٣٥٠٧	٣,٧٠١٤	٣,٩٩٦٣	٣,٩٩٦٣
١٩٧٤	٠,٢٩٣٢	٠,٣٩٤٧	٠,٣٤٥٤	٣,٥٥	٣,٩٥٩١	٣,٩٤٧٤
١٩٧٥	٠,٢٩	٠,٣٩٥٥	٠,٣٤٥٤	٣,٥١٧٦	٣,٩٦١٣	٣,٩٣٢٤
١٩٧٦	٠,٢٩٢٤	٠,٣٩٥٦	٠,٣٤٥٤	٣,٥٣	٣,٩٥٣١	٣,٩٦٢٣
١٩٧٧	٠,٢٨٦٦	٠,٣٩٥٧	٠,٣٤٥٤	٣,٥٢٥١	٣,٩٠٣٣	٣,٩٥٩٠
١٩٧٨	٠,٢٧٥١	٠,٣٨٧٥	٠,٣٤٥٤	٣,٣٩٩٦	٣,٨٧١٢	٣,٨٧٦٩
١٩٧٩	٠,٢٧٦٤	٠,٣٨١٥	٠,٣٤٥٤	٣,٣٦٠٨	٣,٨١٥٧	٣,٧٧٣٣
١٩٨٠	٠,٢٧٠٣	٠,٣٧٦٩	٠,٣٤٥٤	٣,٣٢٦٧	٣,٧٠٧٤	٣,٦٥٧٠
١٩٨١	٠,٢٧٨٨	٠,٣٧٦٠	٠,٣٤٥٤	٣,٣٨٢٦	٣,٦٧١٠	٣,٦٤

ريال قطر	درهم الامارات	ريال السعودية	ريال عمان	دينار البحرين	دينار الكويت	
٣,٦٤	٣,٦٧١٠	٣,٤٢٧٤	٠,٣٤٥٤	٠,٣٧٦٠	٠,٢٨٧٩	١٩٨٢
٣,٦٤	٣,٦٧١٠	٣,٤٥٨٦	٠,٣٤٥٤	٠,٣٧٦٠	٠,٢٩٢١	١٩٨٣
٣,٦٤	٣,٦٧١٠	٣,٥٢٧٦	٠,٣٤٥٤	٠,٣٧٦٠	٠,٢٩٦٧	١٩٨٤
٣,٦٣٩٩	٣,٦٧١٠	٣,٦١٩١	٠,٣٤٥٤	٠,٣٧٦٠	٠,٣٠٣٨	١٩٨٥
٣,٦٤٠١	٣,٦٧٢٩	٣,٧٠٠٦	٠,٣٨٥٠	٠,٣٧٦٠	٠,٢٩١٥	١٩٨٦

٥ متوسط السعر السنوي فيما عد السنوات من ١٩٨٣ — ١٩٨٦ , حيث سعر الصرف لعامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ هو معدل سعر الصرف في نهاية الفصول الأربعة في كل سنة . أما معدل الصرف لعامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ فهو معدل الصرف في نهاية الفصلين الأول والثاني في السنة .

المصدر : " I M F "International Financial Statistics Date

جدول رقم ٢

أسعار صرف الدولار الأمريكي بالعملة الخليجية (١٩٧٢ = ١٠٠) *

ريال قطر	درهم الامارات	ريال السعودية	ريال عمان	دينار البحرين	دينار الكويت	
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٩٧٢
٩١,١١	٩١,١١	٨٩,٣٠	٩١,٣٧	٩١,١٠	٨٩,٧٨	١٩٧٣
٩٠	٩٠,٢٦	٨٥,٦٤	٨٩,٩٩	٨٩,٩٩	٨٩,١٤	١٩٧٤
٨٩,٦٥	٩٠,٣١	٨٤,٨٦	٨٩,٩٩	٩٠,١٧	٨٨,١٧	١٩٧٥
٩٠,٣٣	٩٠,١٢	٨٥,١٦	٨٩,٩٩	٩٠,١٩	٨٨,٩٠	١٩٧٦
٩٠,٢٦	٨٨,٩٩	٨٥,٠٤	٨٩,٩٩	٩٠,٢١	٨٧,١٣	١٩٧٧
٨٨,٣٩	٨٨,٢٦	٨٢,٠٢	٨٩,٩٩	٨٨,٣٤	٨٣,٦٤	١٩٧٨
٨٦,٠٣	٨٦,٩٩	٩١,٠٣	٨٩,٩٩	٨٦,٩٨	٨٤,٠٣	١٩٧٩
٨٣,٣٧	٨٤,٥٢	٨٠,٢٦	٨٩,٩٩	٨٥,٩٣	٨٢,١٨	١٩٨٠
٨٢,٩٩	٨٣,٦٩	٨١,٦١	٨٩,٩٩	٨٥,٧٢	٨٤,٧٦	١٩٨١
٨٢,٩٩	٨٣,٦٩	٨٢,٦٩	٨٩,٩٩	٨٥,٧٢	٨٧,٥٣	١٩٨٢
٨٢,٩٩	٨٣,٦٩	٨٣,٤٤	٨٩,٩٩	٨٥,٧٢	٨٨,٨١	١٩٨٣
٨٢,٩٩	٨٣,٦٩	٨٥,١٠	٨٩,٩٩	٨٥,٧٢	٩٠,٢٠	١٩٨٤
٨٢,٩٨	٨٣,٦٩	٨٧,٣١	٨٩,٩٩	٨٥,٧٢	٩٢,٣٦	١٩٨٥
٨٢,٩٩	٨٣,٧٤	٨٩,٢٨	١٠٠,٣١	٨٥,٧٢	٨٨,٦٢	١٩٨٦

المصدر : الجدول رقم ١

٥ التحركات الناقصة عن ١٠٠ تعكس ارتفاعا للعملة الخليجية تجاه الدولار الأمريكي .

جدول رقم ٣
أسعار صرف الدولار الأمريكي بالعملة الخليجية (سعر وسطي ما بين الشراء والبيع)

ريال قطر	درهم الامارات	ريال السعودية	ريال عمان	دينار البحرين	دينار الكويت	
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٢.٥	٣,٦٥٠.١	٠,٣٤٥٤.٠	٠,٣٧٧٦.٩	٠,٢٨٩٧.٨	١٩٨٦/١/٢
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٢.٥	٣,٦٥٠.١	٠,٣٤٥٤.٠	٠,٣٧٥٧.٠	٠,٢٩١٦.٤	١٩٨٦/١/٨
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٢.٥	٣,٦٥٠.١	٠,٣٤٥٤.٠	٠,٣٧٧٦.٩	٠,٢٨٨٥.٠	١٩٨٦/١/١٥
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٢.٥	٣,٦٥٠.٥	٠,٣٤٥٤.٠	٠,٣٨٠٧.٨	٠,٢٨٩٣.٠	١٩٨٦/١/٢٢
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٢.٥	٣,٦٥٠.٩	٠,٣٤٥٤.٠	٠,٣٧٣٣.٤	٠,٢٨٦٧.٤	١٩٨٦/١/٢٩
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٢.٥	٣,٦٥١.٢	٠,٣٨٥٠.٠	٠,٣٧٧٥.٧	٠,٢٨٧٧.٧	١٩٨٦/٢/٥
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٢.٥	٣,٦٥٠.٢	٠,٣٨٥٠.٠	٠,٣٧٦٢.٩	٠,٢٨٥٩.٦	١٩٨٦/٢/١٢
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٢.٥	٣,٦٥٠.٧	٠,٣٨٥٠.٠	٠,٣٧٥٩.٢	٠,٢٨٣٠.٠	١٩٨٦/٢/١٩
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٢.٥	٣,٦٥١.٦	٠,٣٨٥٠.٠	٠,٣٧٦١.٥	٠,٢٨٣٤.٣	١٩٨٦/٢/٢٦
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٣.٠	٣,٦٥١.٣	٠,٣٨٥٠.٠	٠,٣٧٥٨.٧	٠,٢٨٢٥.٩	١٩٨٦/٣/٥
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٣.٠	٣,٦٥٤.٠	٠,٣٨٥٠.٠	٠,٣٧٩٠.٢	٠,٢٨٥٢.٢	١٩٨٦/٣/١٢
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٣.٠	٣,٦٥٣.٠	٠,٣٨٥٠.٠	٠,٣٧٦٤.٥	٠,٢٨٦٠.١	١٩٨٦/٣/١٩
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٣.٠	٣,٦٥٠.٣	٠,٣٨٥٠.٠	٠,٣٧٥٣.٤	٠,٢٨٩٦.٢	١٩٨٦/٤/٢
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٣.٠	٣,٦٥٠.٣	٠,٣٨٥٠.٠	٠,٣٧٦٣.٣	٠,٢٩١٤.٦	١٩٨٦/٤/٩
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٣.٠	٣,٦٤٩.٨	٠,٣٨٥٠.٠	٠,٣٧٦٣.١	٠,٢٨٩٩.١	١٩٨٦/٤/١٦
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٣.٠	٣,٦٥٠.٣	٠,٣٨٥٠.٠	٠,٣٧٧٧.٧	٠,٢٨٧١.٣	١٩٨٦/٤/٢٣
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٣.٠	٣,٦٤٩.٨	٠,٣٨٥٠.٠	٠,٣٧٥٤.٩	٠,٢٨٩٢.٩	١٩٨٦/٥/٧
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٣.٠	٣,٦٥٠.٨	٠,٣٨٥٠.٠	٠,٣٧٦٧.٨	٠,٢٨٦٥.٥	١٩٨٦/٥/١٤
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٣.٠	٣,٦٥٠.٨	٠,٣٨٥٠.٠	٠,٣٧٦٨.١	٠,٢٩٠٨.٤	١٩٨٦/٥/٢١
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٢.٥	٣,٦٥٠.٠	٠,٣٨٥٠.٠	٠,٣٧٤٨.٣	٠,٢٩٦٢.٧	١٩٨٦/٦/٤
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٣.٠	٣,٦٥٠.٥	٠,٣٨٥٠.٠	٠,٣٧٥٨.٣	٠,٢٩٥٠.٩	١٩٨٦/٦/١١
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٣.٥	٣,٦٥١.٠	٠,٣٨٥٠.٠	٠,٣٧٧٦.٧	٠,٢٩٣٢.٧	١٩٨٦/٦/١٨
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٢.٨	٣,٦٥٠.٥	٠,٣٨٥٠.٠	٠,٣٧٤٠.٠	٠,٢٩٥٦.٣	١٩٨٦/٦/٢٥
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٢.٨	٣,٦٥١.٠	٠,٣٨٥٠.٠	٠,٣٧٧١.٦	٠,٢٩٣٣.٥	١٩٨٦/٧/٢
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٣.٣	٣,٦٥٠.٥	٠,٣٨٥٠.٠	٠,٣٧٩٩.٣	٠,٢٩٠٤.٥	١٩٨٦/٧/٩
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٣.٠	٣,٦٥١.٥	٠,٣٨٥٠.٠	٠,٣٧٨٣.٣	٠,٢٩٢١.٥	١٩٨٦/٧/١٦
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٣.٠	٣,٦٥٢.٥	٠,٣٨٥٠.٠	٠,٣٧٥٨.٦	٠,٢٨٨٩.٥	١٩٨٦/٧/٢٣
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٣.٠	٣,٦٥٢.٠	٠,٣٨٥٠.٠	٠,٣٧٤٢.٨	٠,٢٩٠٠.٥	١٩٨٦/٧/٣٠
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٣.٠	٣,٦٥١.٣	٠,٣٨٥٠.٠	٠,٣٧٨٦.٥	٠,٢٩٠٢.٠	١٩٨٦/٨/٥
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٣.٠	٣,٦٥٣.٠	٠,٣٨٥٠.٠	٠,٣٧٤٠.٣	٠,٢٩٠٥.٠	١٩٨٦/٨/١٣

ريال قطر	درهم الامارات	ريال السعودية	ريال عمان	دينار البحرين	دينار الكويت	
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٣.٠	٣,٧٥١.٨	٠,٣٨٥.٠٠	٠,٣٧٧.٤٣	٠,٢٩١.١٥	١٩٨٦/٨/٢٠
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٣.٠	٣,٧٥١.٨	٠,٣٨٥.٠٠	٠,٣٨٠.١٧	٠,٢٩١.٨٥	١٩٨٦/٨/٢٧
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٣.٠	٣,٧٤٩.٨	٠,٣٨٥.٠٠	٠,٣٧٦.٧٢	٠,٢٩١.٧٥	١٩٨٦/٩/٣
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٣.٠	٣,٧٤٨.٠	٠,٣٨٥.٠٠	٠,٣٧٨.٩٥	٠,٢٩٢.٦٥	١٩٨٦/٩/١٠
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٣.٠	٣,٧٤٩.٨	٠,٣٨٥.٠٠	٠,٣٧٨.٤٦	٠,٢٩٢.٧٥	١٩٨٦/٩/١٧
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٣.٠	٣,٧٤٨.٥	٠,٣٨٥.٠٠	٠,٣٧٩.٣٣	٠,٢٩٢.٩٠	١٩٨٦/٩/٢٤
٣,٦٤٠.١	٣,٦٧٣.٠	٣,٧٥٠.٠	٠,٣٨٥.٠٠	٠,٣٧٩.٨٤	٠,٢٩٢.٩٠	١٩٨٦/١٠/١

المصدر : Maxwell Stamp Associates Limited, Economic Consultants, LONDON

جدول رقم ٤

أسعار صرف الدولار الأمريكي بالعملة الخليجية (١٠٠ = ١٩٨٦/١/٢)

ريال قطر	درهم الامارات	ريال السعودية	ريال عمان	دينار البحرين	دينار الكويت	
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٩٨٦/١/٢
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٩,٤٧	١٠٠,٦٤	١٩٨٦/١/٨
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٩,٥٥	١٩٨٦/١/١٥
١٠٠	١٠٠	١٠٠,٠١	١٠٠	١٠٠,٨١	٩٩,٨٣	١٩٨٦/١/٢٢
١٠٠	١٠٠	١٠٠,٠٢	١٠٠	٩٨,٨٤	٩٨,٩٥	١٩٨٦/١/٢٩
١٠٠	١٠٠	١٠٠,٠٣	١١١,٤٦	٩٩,٩٦	٩٩,٣٠	١٩٨٦/٢/٥
١٠٠	١٠٠	١٠٠,٠٠٢	١١١,٤٦	٩٩,٦٢	٩٨,٦٨	١٩٨٦/٢/١٢
١٠٠	١٠٠	١٠٠,٠١	١١١,٤٦	٩٩,٥٣	٩٧,٦٦	١٩٨٦/٢/١٩
١٠٠	١٠٠	١٠٠,٠٤	١٠٠,٤٦	٩٩,٥٩	٩٧,٨٠	١٩٨٦/٢/٢٦
١٠٠	١٠٠,٠١	١٠٠,٠٣	١١١,٤٦	٩٩,٥١	٩٧,٥١	١٩٨٦/٣/٥
١٠٠	١٠٠,٠١	١٠٠,١٠	١١١,٤٦	١٠٠,٣٥	٩٨,٤٢	١٩٨٦/٣/١٢
١٠٠	١٠٠,٠١	١٠٠,٠٧	١١١,٤٦	٩٩,٦٧	٩٨,٦٩	١٩٨٦/٣/١٩
١٠٠	١٠٠,٠١	١٠٠,٠٠٥	١١١,٤٦	٩٩,٣٧	٩٩,٩٤	١٩٨٦/٤/٢
١٠٠	١٠٠,٠١	١٠٠,٠٠٥	١١١,٤٦	٩٩,٦٣	١٠٠,٥٧	١٩٨٦/٤/٩
١٠٠	١٠٠,٠١	٩٩,٩٩	١١١,٤٦	٩٩,٦٣	١٠٠,٠٤	١٩٨٦/٤/١٦
١٠٠	١٠٠,٠١	١٠٠,٠٠٥	١١١,٤٦	١٠٠,٠٢	٩٩,٠٨	١٩٨٦/٤/٢٣
١٠٠	١٠٠,٠١	٩٩,٩٩	١١١,٤٦	٩٩,٤١	٩٩,٨٣	١٩٨٦/٥/٧
١٠٠	١٠٠,٠١	١٠٠,٠٢	١١١,٤٦	٩٩,٧٥	٩٨,٨٨	١٩٨٦/٥/١٤

دينار الكويت	دينار البحرين	ريال-عمان	ريال السعودية	درهم الامارات	ريال قطر	
١٩٨٦/٥/٢١	١٠٠,٣٦	٩٩,٧٦	١١١,٤٦	١٠٠,٠٢	١٠٠,٠١	١٠٠
١٩٨٦/٦/٤	١٠٢,٢٣	٩٩,٢٤	١١١,٤٦	١٠٢,٧٣	١٠٠	١٠٠
١٩٨٦/٦/١١	١٠١,٨٣	٩٩,٥٠	١١١,٤٦	١٠٢,٧٦	١٠٠,٠١	١٠٠
١٩٨٦/٦/١٨	١٠١,٢٠	٩٩,٩٩	١١١,٤٦	١٠٢,٧٥	١٠٠,١٣	١٠٠
١٩٨٦/٦/٢٥	١٠٢,٠١	٩٩,٠٢	١١١,٤٦	١٠٢,٧٥	١٠٠,٠٨	١٠٠
١٩٨٦/٧/٢	١٠١,٢٣	٩٩,٨٥	١١١,٤٦	١٠٢,٧٦	١٠٠,٠٨	١٠٠
١٩٨٦/٧/٩	١٠٠,٢٣	١٠٠,٥٩	١١١,٤٦	١٠٢,٧٥	١٠٠,٠٢	١٠٠
١٩٨٦/٧/١٦	١٠٠,٨١	١٠٠,١٦	١١١,٤٦	١٠٢,٧٧	١٠٠,٠١	١٠٠
١٩٨٦/٧/٢٣	٩٩,٧١	٩٩,٥١	١١١,٤٦	١٠٢,٨٠	١٠٠,٠١	١٠٠
١٩٨٦/٧/٣٠	١٠٠,٠٩	٩٩,٠٩	١١١,٤٦	١٠٢,٧٩	١٠٠,٠١	١٠٠
١٩٨٦/٨/٥	١٠٠,١٤	١٠٠,٢٥	١١١,٤٦	١٠٢,٧٧	١٠٠,٠١	١٠٠
١٩٨٦/٨/١٣	١٠٠,٢٤	٩٩,٠٣	١١١,٤٦	١٠٢,٨١	١٠٠,٠١	١٠٠
١٩٨٦/٨/٢٠	١٠٠,٤٧	٩٩,٩٣	١١١,٤٦	١٠٢,٧٨	١٠٠,٠١	١٠٠
١٩٨٦/٨/٢٧	١٠٠,٧١	١٠٠,٦٥	١١١,٤٦	١٠٢,٧٨	١٠٠,٠١	١٠٠
١٩٨٦/٩/٣	١٠٠,٦٧	٩٩,٧٤	١١١,٤٦	١٠٢,٧٣	١٠٠,٠١	١٠٠
١٩٨٦/٩/١٠	١٠٠,٩٩	٩٩,٣٣	١١١,٤٦	١٠٢,٦٨	١٠٠,٠١	١٠٠
١٩٨٦/٩/١٧	١٠١,٠٢	١٠٠,٢٠	١١١,٤٦	١٠٢,٧٣	١٠٠,٠١	١٠٠
١٩٨٦/٩/٢٤	١٠١,٠٧	١٠٠,٤٣	١١١,٤٦	١٠٢,٦٩	١٠٠,٠١	١٠٠
١٩٨٦/١٠/١	١٠١,٠٧	١٠٠,٥٦	١١١,٤٦	١٠٢,٧٣	١٠٠,٠١	١٠٠

المصدر : جدول رقم ٣ التحركات الزائدة عن ١٠٠ تعكس هبوطاً للعملة الخليجية تجاه الدولار الأمريكي

الفصل الثالث

مفهوم وأشكال التكامل النقدي

سنكتفي في هذا الفصل بتحديد مفهوم وأشكال التكامل النقدي من الناحية النظرية ، ونترك للفصل اللاحق محاولة تطبيق مختلف صور التكامل النقدي عمليا على دول مجلس التعاون الخليجي .

أشكال التكامل النقدي متعددة ، منها التكامل النقدي الكامل الذي يفترض انشاء عملة مشتركة ، ومنها اشكال عديدة من التكامل النقدي الجزئي ، وأهمها : اتحاد المدفوعات ، وتجميع الاحتياطي ، وتنسيق اسعار الصرف ، والتنسيق النقدي ، والعملية الموازية ، وتكامل السوق المالية والسياسات المشتركة ازاء التدفقات الخارجية لرأس المال .

يتفق معظم خبراء الاقتصاد أن التكامل النقدي الكامل يقضي بانشاء مؤسسة نقدية مركزية واحدة بين دول الاتحاد النقدي تصدر عملة واحدة مشتركة ، تكون مستخدمة دون غيرها في كل انحاء المنطقة موضوع الاتحاد النقدي . كما أن هنالك رأيا سائداً بين الاقتصاديين هو أن التكامل النقدي يعني عملة مشتركة واحدة قد تكون عملة اتحادية جديدة أو تكون محصلة تجميع عملات وطنية متنوعة مخفضة الى كسور مترابطة من كل منها ، أو قد تكون عملة أجنبية يعلن عن أنها ذات صفة قانونية في الاتحاد . هذا وقد يمضي توحيد العملة بخطى متدرجة أو في خطوة واحدة ، في حين أن الاعتبار الاساسي لدى تقرير شكل العملة الجديدة ، والسرعة والطريقة التي يتم بها القبول بها يأتي على شكل عامل القبول من جانب الجمهور وعامل ملاءمة الوحدة الجديدة لدورها كوسيلة للصرف والتبادل . وينتج عن التكامل النقدي الكامل منافع وتكاليف اقتصادية عديدة نوجزها بالآتي :

ان منافع توحيد العملة تقاس بمدى ازالة العقبات التي تعوق المبادلات بين المناطق التي تستخدم عملات مختلفة ، ومن هذه العقبات تكاليف الصرف التي تفرضها البنوك في معاملات النقد الاجنبي ، ومخاطر سعر الصرف التي تنطوي على احتمال تغيير سعر الصرف بين عمليتين بصورة غير متوقعة خلال الفترة الفاصلة بين اتخاذ قرار بعملية ما وحلول موعد الدفع . كما للتكامل النقدي الكامل منافع ليس فقط بالنسبة للمتعاملين ضمن دول

الاتحاد النقدي بل أيضا بالنسبة للوكلاء الأجانب ، اذ يكفي أن يحتفظ هؤلاء بعد قيام الاتحاد بعملة واحدة مقابل العديد منها قبل ذلك . كما أن من شأن توحيد العملة زيادة المبادلات والعمليات الدولية بالعملة المشتركة ، وخفض الكلفة الاجتماعية في توفير النقود .

أما التكاليف الاقتصادية الناتجة عن الاتحاد النقدي الكامل فانها تتمثل في التقليل من درجة استقلال السياسة المعمول بها في المناطق المكونة للاتحاد ، حيث يفقد الأعضاء في تلك المناطق فرصتهم في استخدام تغيرات سعر الصرف لتسهيل تسوية ميزان مدفوعاته . كما أن من شأن الاتحاد النقدي الكامل أن يمنع دول الاتحاد من الانفراد باستخدام ضريبة التضخم لتأمين سيطرتها على الموارد الفعلية . فكثير من البلدان تعتمد بالفعل الى استخدام التضخم بطريقة أو بأخرى على نطاق واسع وذلك لزيادة الإيراد ، في حين أنها في ظل الاتحاد النقدي الكامل تلتزم بالحد من أوجه العجز المالي الى المستوى الذي يتفق مع امكانية ما يتبعه من سندات زائدا نصيبها في المعدل المشترك من التوسع النقدي .

الا انه سواء زادت أو لم تزد المنافع الاقتصادية على التكاليف الاقتصادية ، فإنه غالبا ما يعود موضوع انشاء الاتحاد النقدي الكامل الى السياسات التي يمكن أن تتبعها حكومات دول المنطقة . فسواء كان التنازل عن السيادة النقدية لصالح الاتحاد النقدي مريحا أم لا ، فان ذلك يبقى بالدرجة الأولى قضية سياسية لا يمكن معرفة مدى استجابتها للضغوط الاقتصادية .

إلى هنا ، سنحاول أن نفصل تباعاً أشكال التكامل النقدي الجزئي :

اتحاد المدفوعات : هو ترتيب يقوم بموجبه عدد من البلدان ذات العملات غير القابلة للتحويل^(١١) بإنشاء نظام للمقاصة يتم بمقتضاه تسوية المدفوعات بغض النظر عن ماهية الشريك التجاري ، الأمر الذي يستبعد الميل الى التمييز في التبادل التجاري بين البلدان أعضاء اتحاد المدفوعات . وقد يقوم الاتحاد أيضا بتزويد الأعضاء بالائتمان لتغطية جزء من اختلال موازينهم التجارية الصافية مع سائر الأعضاء . فالهدف الذي يرمي اليه اتحاد المدفوعات هو دعم عملية تحرير التجارة في نطاق منطقة من المناطق تعاني من نقص مزمن في الاحتياطات الدولية السائلة . وتضمن المقاصة المتعددة الأطراف أن تظل للصادرات الاضافية القيمة نفسها بغض النظر عن الطرف الذي اجريت معه هذه المقاصة في نطاق المنطقة التي تم فيها هذا الترتيب ، كما تضمن أيضا أن تنطوي الواردات الاضافية

على نفس الكلفة بغض النظر عن مصدرها في داخل المنطقة المعنية . واتحاد المدفوعات يتطلب إنشاء غرفة مقاصة تحاط بأمر جميع المعاملات التي تتم داخل المنطقة على يد المصارف المركزية المعنية . وتقوم هذه الغرفة بإجراء حسابات دورية للأرصدة الصافية المستحقة لكل مشارك أو المستحقة عليه ، وتتخذ ترتيبات التسوية إما عن طريق احتياطات أو ائتمان أو أي شكل يجمع بين الترتيبين . فإذا كان اتحاد المدفوعات يملك أموالاً تحت تصرفه ، فإن بوسعه أن يصعب الشروط التي تتم وفقها تسوية الفوائض مع الاتحاد (مثلاً باشتراط نسبة أكبر من الاحتياطات) أكثر مما هو الحال لدى تسوية أوجه العجز . وفي رأي بعض الاقتصاديين أن اتحادات المدفوعات ما هي إلا ترتيبات للمدفوعات فحسب . فهي لا تنطوي على تحويل الأصول النقدية إلى أشكال جديدة ، ولا هي تجعل من العملات المتصلة بها أعضاء في مجموعة عملات قابلة للتبادل . كذلك فهي تفتقر إلى العنصر الحيوي المتمثل في سلطة اتحادية نقدية لها قيمتها بأي معنى من المعاني .

تجميع الاحتياط : هو ترتيب يقوم الأعضاء بمقتضاه بإيداع جزء من احتياطياتهم لدى أحد الوكلاء . ويترتب للأعضاء حقوق سائلة أمام هذا الوكيل حيث تشكل هذه الحقوق جزءاً من احتياطياتهم ، في حين يحتفظ الوكيل لنفسه بحقوق سائلة لدى طرف ثالث . وطالما كان هناك تباعد زمني معقول بين الاختلال في موازين مدفوعات الأعضاء ، فإن بوسع الوكيل وقتئذ تقديم قروض ضمن حدود معينة دون تهديد سيولة ايداعات الأعضاء . وينطوي تجميع الاحتياطي على اختيار انشاء مؤسسة تقوم بدور الوكيل وتكون واجباتها : ١ — ادارة الاحتياطيات التي يدفعها الأعضاء ، أو ٢ — تحويل الاحتياطيات حسب القرارات التي يتخذها دائنون هذا التجميع ، أو ٣ — تقديم قروض للبلدان التي تعاني عجزاً والمخولة بالسحب من التجميع . إلا أن المشكلة الرئيسية تكمن في وضع القواعد التي تضع حدوداً على حق السحب .

إذا ، فإن عملية تجميع الاحتياطي تنطوي على عدة قضايا معينة ، قانونية ومؤسسية واقتصادية ، تتعلق القضية الأولى منها بسؤال حول وضع الملكية الذي يتمتع به المودعون ، بمعنى انه هل الأموال الموجودة يملكها التجمع أو يملكها المودع وأن كان يديرها التجمع ؟ القضية الثانية تنطوي على استثمار الاحتياطيات على يد التجمع بما يتعلق بذلك من مسائل المشاركة في المخاطرة ، وفي العوائد وفي توزيع المصروفات . أما القضية الثالثة فتتعلق بشروط

الانضمام الى التجمع الاحتياطي واجراءات الاقراض الى بلدان العجز أو إلى مصارفها المركزية . وأما القضية الرابعة فهي تصفية موازين التدخل ، مع وضع التزامات قصوى بحسابات العملة بتحملها أي بلد بموجب القواعد التي يضعها الاتحاد في هذا الصدد . وأخيرا هناك قضية تجميد حسابات واجراءات التدخل الرامية إلى تسوية اختلالات المدفوعات داخل الاتحاد ، عن طريق تحويلات الاحتياطي ، وتحويلات السندات الأخرى ، بموجب شروط معينة وعلى اساس مبالغ محددة من عملات العضو المعني .

تنسيق أسعار الصرف : هو الاتفاق بين البلدان الأعضاء على اتباع سياسات من شأنها تحديد المدى الذي يمكن أن تختلف فيه أسعار الصرف بين عملات الاطراف المشاركة . الا أن أي اجراء من هذا القبيل يفترض مسبقا إقامة هيكل ما « للأسعار المركزية » بين عملات الأعضاء ، كما يستوجب بعض الالتزامات بتقييد الانحرافات عن هذه الأسعار المركزية عن طريق سياسات للتدخل (أي بيع وشراء عملة اجنبية في مقابل عملة محلية) . ويقصد من تنسيق سعر الصرف خفض مخاطر سعر الصرف التي يمكن أن تحدث من خلال التعاملات داخل منطقة ما . وهذا النوع من الصيغ يعتمد على تدخل المصرف المركزي للحد من الابتعاد عن الأسعار المركزية المتفق عليها بين عملات الأعضاء ، وذلك في حالة ما اذا كانت العملات المعنية يتم تبادلها بكميات كبيرة وفي اسواق صرف متنافسة تشمل عددا كبيرا من المتعاملين وتنسم بدرجة عالية من امكانية انتقال رأس المال بحيث يتم تحديد أسعار الصرف طبقا للعرض والطلب . من ناحية أخرى ، اذا لم يكن هناك سوق صرف تنافسية ، وكان هنالك بدلا منها معاملات تتم جميعا على أساس أسعار بيع وشراء يعينها المصرف المركزي ، فان تنسيق أسعار الصرف يتخذ شكل التأكد بأن الأسعار التي عينها جميع المشاركين ستظل ثابتة في مقابل بعضها البعض ، وذلك اذا لم يتخذ قرار عمدي بتغيير السعر المركزي . ويتطلب هذا تحديد الأسعار المركزية من قبل جميع المشاركين على اساس وحدة نقدية واحدة للجميع . الا أن العامل الأساسي في تثبيت الأسعار هو مدى أستمراية الترتيب المتعلق بها . ولا سيما فيما يتعلق بادراك الجمهور لأبعاده . وقد لا يتسنى في واقع الحياة تثبيت الأسعار بصورة واضحة منذ بداية الاتحاد . فمن هنا يمكن العمل بترتيبات انتقالية لأسعار الصرف كاضفاء الاستقرار على العملات في اطار أسعار مركزية معينة مع تضيق هوامش الانحراف عبر الزمن ، الى ان تتوافر جميع اساسيات الشمول أو التغطية المطلوبة . ويمكن تثبيت أسعار الصرف بالنسبة الى بعضها البعض من

خلال شبكة عملات . وفي هذه الحالة لا ينبغي أن تبتعد قيمتها الفعلية عن الأسعار المركزية . كما أن هناك طريقة أخرى تتمثل في تثبيت الأسعار المركزية على أساس أصل مركزي وتتمثل الكلفة التي لا مناص من أن يتحملها بلد ما ينضم الى منطقة سعر صرف ثابت في فقدانه لوسيلة أساسية من وسائل السياسة التي يتبعها لمعالجة الاختلالات الأساسية الخارجية^(١٢) . كما يعني الاشتراك في تنسيق أسعار الصرف ، التنازل عن السيادة لصالح معروض نقدي فوق وطني . فعندما تكون اسعار الفائدة التي تحقق التوازن محددة على الصعيد الدولي ، فإن محاولة بلد عضو ما زيادة عرض النقد الداخلي عن طريق عمليات السوق المفتوحة ، انما تؤدي الى ضغوط تنازلية على سعر الفائدة المحلي ، وبالتالي الى زيادة مشتريات الأفراد من الأصول المالية الأجنبية . وهنا يحدث أن النقد المحلي المنشأ حديثا يعود فيودع بيد دوائر النقد الأجنبي ، ولن يؤدي ذلك الا الى استنفاد الاحتياطيات^(١٣) . هذا ولا بد في ظل هذا النوع من التكامل النقدي ان تتولى الوسائل البديلة اداء دور سعر الصرف في تحقيق التكييفات اللازمة . وبصورة اجمالية ، تنقسم تلك الوسائل أو السياسات مستندة إلى السوق ، وسياسات مستندة الى الحكومات . الا أن النوع الأول من السياسات يؤدي الى هجرة في العمالة من المناطق الراكدة الى المناطق الأغنى رأس مالا ، والأكثر حيوية . ويمكن عرض سياسات النوع الثاني تحت بندي سياسات اعادة التوزيع المالي ، والسياسات الاقليمية . وبرغم أن اعادة التوزيع المالي أمر مساعد في مجالات عديدة ، الا انه لا يساعد بالضرورة على احتواء الاختلالات الخارجية . كما أن السياسات الاقليمية الرامية الى مساعدة المناطق المحرومة تمثل ، من ناحية المبدأ ، وسيلة معاونة في تصحيح الاختلالات الخارجية ، الا أنه قد ينجم عنها آثار توزيعية سيئة ، اذ قد يصل الأمر الى أن تجني الفئات الأغنى ثمار تلك المساعدات في المناطق المحرومة ، أو قد تحمل المساعدات ذاتها محل المساعدات المحلية الاقليمية (بدلا من أن تمثل اضافة إليها) .

اما منافع توحيد سعر الصرف فتترجم ، قبل كل شيء ، في استبعاد تدفقات رأس المال غير المستقرة بين البلدان الأعضاء ، والتكاليف المتعلقة بالسيطرة عليها . كما أن من شأنها أيضا أن تقلل من مثل هذا النوع من التدفقات بين منطقة العملة وبين العالم الخارجي . كما أن من شأن إقامة منطقة سعر صرف ثابت أن تزيد تحرك رأس المال على صعيد تلك المنطقة ، وتنشيط تبادل التجارة داخلها عن طريق خفض المخاطر التي تحف هذه التجارة .

وثمة مجموعة أخرى من المنافع يمكن سردها تحت عنوان الكفاءة النقدية ، وهي تلخص حسب « مندل » بالآتي : توفير استخدام الاحتياطي ، وخفض كلفة الادارة المالية ، وتجميع المخاطر ، الوساطة ، وتوفير بعض التكاليف المتعلقة بالمعلومات وبالتجديد^(١٤) .

التنسيق النقدي : هو الاتفاق على نوعية السياسات النقدية التي ستتبعها البلدان الأعضاء . ففي البلدان التي تخضع فيها اسعار الصرف للتعويم ، تمة اختيار بين التركيز على هدف متعلق بتصور لعرض النقد ، أو على هدف تحقيق توسع الائتمان المحلي . أما في البلدان ذات أسعار الصرف المربوطة بعملات أخرى ، فان ثمة إجماعا على أن السياسة النقدية انما تعني توسع الائتمان المحلي ، وأن يكون من السمات الأساسية للتنسيق النقدي تحريم التعقيم^(١٥) .

فاتباع سياسات نقدية أكثر تنسيقا بين الأعضاء يؤدي الى مزيد من الاستقرار ، كما أن من شأن التنسيق النقدي أن يدعم سياسة مشتركة لأسعار الصرف في مواجهة بقية العالم . ويمكن تحقيق التنسيق النقدي إما بالمناقشة أو بوضع قاعدة لهذا التنسيق . إلا أن كل تنسيق تم حتى الآن انما خضع للناحية الأولى ، وظل موجهة ناحية تحقيق الاستقرار اكثر من توجهه نحو دعم سياسة متعلقة بسعر صرف مشترك . وقد يكون أكثر طبيعية ، إقرار صيغة ما ، اذا ما كان الهدف الأساسي هو استقرار سعر الصرف . هذا ويتعين على هذا الشكل من الاتحاد . في مجال الرقابة النقدية ، أن ينظم مسار احتياجاته الاحتياطية عبر منطقته كلها ، وأن يوحد اجراءات الخصم ، وتدابير الاقراض النهائية أو إقراض الملجأ الأخير وأن يضفي الطابع المركزي على عمليات سوقه المفتوحة حتى ولو كانت مصارف وطنية معينة قد عهد اليها القيام بمثل هذ العمليات . كما يتوجب عليه لدى وضعه لأهدافه فيما يتعلق بالمعروض النقدي ، أن يكون على معرفة بتباين الطلب على النقود لدى البلدان المختلفة ، ومن الطريقة التي تعمل بها الزيادات أو التناقصات المتجمعة في المعروض النقدي على الانتشار عبر أرجاء الاتحاد . وعلى الصعيد التنفيذي ينبغي أن يكون لدى الاتحاد صورة شاملة عن سلسلة العرض النقدي في كل بلد عضو ، مع توافر تقديرات إحصائية عن المعلومات المهمة المتعلقة بهذا المجال .

العملة الموازية : هي عملة يقصد بها أن تستخدم في المنطقة المعنية بأكملها ، بوصفها عملة مكاملة لل عملات القائمة وليست بديلا عنها . ومن شأن تلك العملة أن تخدم

القطاع الخاص بدلا من أن تكون مجرد وحدة حسابية للقطاع الحكومي ، برغم أنها قد تؤدي هذا الدور أيضا . ولقد ساد التصور عادة أن عمله من هذا القبيل ، يمكنها مبدئيا على الأقل ، أن تتخذ خطواتها الأولى نحو التطبيق بأدائها أدوارا دولية ، وبوصفها وسيلة حسابية . وتحدد قيمة هذه العملة إما على أساس وحدة من خارج المنطقة ، وإما على أساس سلة من عملات المشاركين .

تكامل السوق المالية : هي التدابير التي تزيد من فعالية تدفق السلع وعوامل الانتاج عبر الحدود استجابة للحواجز المطروحة ، أي التي تؤدي الى زيادة حركة انتقال رأس المال بين الدول الأعضاء . وأوضح تلك الخطوات هي تلك التي تتعلق بإلغاء قيود الصرف المفروضة على تدفقات رأس المال في داخل المنطقة المعنية . وبما أن اختلاف الأساليب والنظم القطرية يمكن أن تضع عقبات كأداء بوجه عمل الوسطاء الماليين عبر الحدود الوطنية كما تعوق أيضا بيع الالتزامات المالية الصادرة في بلد ما الى المدخرين المقيمين في بلد آخر ، فإن تكامل السوق المالية يمكن أن يتعزز ، أكثر وأكثر ، من خلال المواءمة بين الشروط الادارية المطلوب توافرها في المسائل المالية . أما مزايا تكامل السوق المالية فينظر اليها على أنها :

١ — منافع توزيع الموارد الناتجة عن إتاحة المجال لتوظيف الاستثمار حيث تكون معدلات العائد أكبر مما هي عليه في حالة توظيفها في مكان تحقق كمدخرات ، ٢ — الفائدة الناجمة عن التواجد في موقف أفضل يمكن من التخفيف من تدفق الاستهلاك عندما يكون دخل كل من المناطق المنضوية في الاتحاد خاضعا لصدمات من أي نوع ، ٣ — الفوائد العائدة من تنويع المحفظة المالية بما يسمح للدائنين بتوزيع موجوداتهم على نطاق أوسع .

وفي الأسواق العالية التكامل يتجاوز الأثر النقدي نطاق الأوراق المالية التي تنطوي عليها مباشرة عمليات السوق المنقوصة (أو المشتراة بمعرفة المصارف) ، فيمتد الى سائر الأوراق المالية والى اسواق السلع والأموال أيضا . وتمثل نتيجة هذا كله على صعيد ميزان المدفوعات في تسهيل تمويل العجز في المدفوعات وفي تأجيل التسوية الحقيقية بين الدول الأعضاء .

السياسات المشتركة إزاء التدفقات الخارجية لرأس المال : هي ما تقوم به البلدان الأعضاء بتوحيد قيود التحويل التي تعتمد عليها في مواجهة العالم الخارجي . كما أنه هناك من ناحية

أخرى امكانية قيام هذه البلدان الأعضاء بالمواءمة بين سياساتها حيال الاستثمار المباشر الوافد من الخارج أو العمل المشترك بينها حيال توجيه الفوائض المالية للاستثمار في خارج المنطقة . إلا أن المفاوضات المتعلقة بالسياسات المشتركة ازاء التدفقات الخارجية لرأس المال من شأنها أن تصبح أكثر صعوبة عندما يتلامس هدفها مع المجالات التي يثور فيها صراع حاد بين مصالح المتشاركين ، مثل مجال توزيع الاستثمار الداخلي المباشر ، على حين تكون أقل صعوبة اذا كان للأقطار الأطراف مصالح مشتركة واضحة في هذه السياسات ، مثل مصلحتها في التوظيف الفعال لاستثماراتها في بقية أنحاء العالم .

الفصل الرابع

التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي

تهدف سياسات سعر الصرف التي تتبعها بلدان دول مجلس التعاون الخليجي ، بالدرجة الأولى ، الى الحفاظ على درجة كبيرة من الاستقرار بين عملاتها ، وبين عملات شركائها التجاريين الرئيسيين . ويهدف ذلك الاستقرار اساسا إلى التخفيف من أثر تقلبات العملة الأجنبية على الأسعار والتكاليف المحلية . وبما أن معظم عوائد النفط الداخلة الى تلك البلدان ، كانت بالدولار الأمريكي ، فلقد كان طبيعيا ذلك الربط الذي حدث في البداية لعملات كل من البحرين والكويت وقطر والسعودية والإمارات بالدولار الأمريكي . إلا أنه مع ضعف الدولار منذ منتصف السبعينات ، حدث تحول من الارتباط بالدولار الى حقوق السحب الخاصة بالنسبة للسعودية وقطر والامارات والبحرين وإلى سلة من العملات الرئيسية بالنسبة للكويت ، فيما بقي الريال العماني مرتبطا بالدولار الأمريكي (راجع الفصل الثاني) . ورغم أن تلك الفترة عرفت استقرارا في اسعار الصرف بين بلدان الخليج ، إلا أنه سجل بصورة استثنائية في فترة تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ١٩٧٦ م وحتى كانون الثاني يناير من عام ١٩٧٧ م موجة من المضاربة ضد درهم الامارات العربية المتحدة ، أدت الى ضعف هذه العملة . وقد أمكن إيقاف هذه الموجة وعكس مسارها إثر تدخل حازم من جانب مجلس النقد بالامارات في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧ م .

وقد حاولت البحرين وقطر والامارات أن تنسق سياسات سعر الصرف بينها ، بثبوت اسعار الصرف بين عملاتها ، لتسهيل السفر والمبادلات التجارية . لكن عندما رفعت قطر سعر عملتها بنسبة ٢٪ في مواجهة الدولار الأمريكي في أيار/مايو ١٩٧٩ م ، في حين أبقت البحرين والامارات على اسعار صرفها ، فقد توقف العمل بهذا الاتفاق في قطر ، ثم بين البحرين والامارات أيضا بعد ذلك .

ومن الجداول المرافقة بالفصل الثاني « الغطاء النقدي ونظم صرف عملات دول مجلس التعاون الخليجي » عن أسعار العملات الخليجية بالدولار الأمريكي في الفترة الممتدة من عام ١٩٧٢ م وحتى نهاية الفصل الثالث من العام ١٩٨٦ م ، يبدو الاستقرار واضحا في نسب تقلبات العملات الخليجية تجاه الدولار الأمريكي مقارنة بعضها ببعض ، رغم بعض التعديلات المفاجئة صعوداً أو نزولاً على اسعار هذه العملة أو تلك :

١٩٧٣ — ١٩٧٤ م (من ٣,٧٠١٤ ريال سعودي لكل دولار أمريكي الى ٣,٥٥ ريال) .

١٩٧٧ — ١٩٧٨ م (من ٢,٨٦٦ دينار كويتي لكل دولار أمريكي الى ٢,٧٥١ دينار) .

١٩٧٧ — ١٩٧٨ م (من ٣,٥٢٥١ ريال سعودي لكل دولار أمريكي الى ٣,٣٩٩٦ ريال) .

١٩٧٨ — ١٩٧٩ م (من ٣,٨٧٦٩ ريال قطري لكل دولار أمريكي الى ٣,٧٧٣٣ ريال) .

ومن خلال الجدولين رقم ٣ و ٤ (الفصل الثاني) لتقلبات أسعار صرف العملات الخليجية تجاه الدولار الأمريكي في الفصول الثلاثة الأولى لعام ١٩٨٦ م ، يبدو واضحاً أن الريال القطري ودرهم الامارات ودينار البحرين حافظت على نوع من الاستقرار في سعر الصرف تجاه الدولار الأمريكي ، فيما عرف كل من الريال العماني والريال السعودي تخفيضاً : الأول في الفصل الأول من العام من ٣٤٥ الى ٣٨٥ ، ريال عمانية لكل دولار أمريكي ، والثاني في الفصل الثاني من العام من ٣,٦٥ الى ٣,٧٥ ريال سعودي لكل دولار أمريكي . أما الدينار الكويتي فعرف تقلبات طفيفة خلال هذه الفترة تراوح سعر صرفه الأعلى والأدنى تجاه الدولار الأمريكي خلالها بين ٢,٨٢٥٩ دينار في ١٩٨٦/٣/٥ و

٢٩٦٢٧ دينار في ١٩٨٦/٦/٤، علماً أن الدينار الكويتي يحدد سعر صرفه يوميا بناء على حركة سلة مختارة من عملات الشركاء التجاريين للكويت .

أما بعدما انتهينا في الفصول الثلاثة السابقة من هذه الدراسة بسرد أولا « التطور التاريخي للأنظمة النقدية في دول المجلس » ، ثم « الغطاء النقدي ونظم صرف عملات دول المجلس » وثالثا « التكامل النقدي من الناحية النظرية » ، نعود في هذا الفصل الأخير لتبيين المنافع والتكاليف الاقتصادية لأشكال التكامل النقدي بين دول المجلس ، ولنخرج باستنتاجات حول الجدول الدائر بين استقلالية أو وحدة الأنظمة النقدية فيه .

نصت المادة ٢٢ من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين أقطار مجلس التعاون الخليجي على أن « تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها » . وقد تم تشكيل لجنة من محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول مجلس التعاون قامت بعقد عدة اجتماعات تم فيها مناقشة العديد من الموضوعات ذات الصلة بنص المادة ٢٢ من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، ولا سيما موضوع توحيد العملة . هذا واستعان المجلس لهذه الغاية بالخبرات الدولية ، فطلب دراسة من صندوق النقد الدولي ودراسة من بنك فرنسا المركزي بمساعدة فنية من الحكومة الفرنسية ، فضلا عن الاستعانة بالعديد من خبراء النقد الدوليين . وقد تبين للمجلس أن دول مجلس التعاون الخليجي تختلف فيما بينها تجاه تعاملها مع القطاع المصرفي بحيث نجد دولا مرنة جدا في تعاملها مع البنوك الاجنبية وفروعها ، ودولا أخرى لا تسمح بفتح فروع للبنوك الأجنبية . كما تختلف وظائف السلطات النقدية من دولة الى أخرى بحيث نجد مثلا في احدى الدول أن السلطة النقدية لا تمارس وظيفة المقرض الأخير . أما من حيث أنظمة الصرف فهي مختلفة بين قطر وآخر ، وتختلف نظرة السلطات النقدية بدول المجلس تجاه تعاملها مع الفائدة . فضلا أن بعض الدول الأعضاء تنتشر بها ظاهرة المصارف المتخصصة الى جانب البنوك التجارية ، بينما دول أخرى يكاد لا يوجد فيها مثل هذا النشاط .

وبين المؤيد والمعارض للتكامل النقدي الكامل ، تبرز خيارات ثلاثة :

الخيار الأول : يتمثل في الدخول مباشرة في ترتيب يهدف إلى إنشاء عملة مشتركة .

الخيار الثاني : وهو البدء بمرحلة أولى مثل في الاتفاق على أسس موحدة يتم بموجبها تحديد جميع أسعار الصرف لعملات دول المجلس مع السماح بهوامش لسنين يتفق عليها ، ولكل عملة أن تتحرك ضمنها هبوطا أو صعودا .

الخيار الثالث : هو مزج بين الخيارين السابقين ، ويمكن تلخيصه في الاتفاق على الأسس التي أشير إليها في الخيار الثاني مع الانتقال تدريجيا إلى العملة الموحدة بالمعاملات ، بما في ذلك القروض والصفقات التجارية (العملة الموازية) ، مع تنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية والاستثمارية والنفطية والتجارية كخطوة أولى ، تصبح بعدها العملة الموازية عملة دول مجلس التعاون الخليجي الموحدة .

الخيار الأول ، العملة المشتركة الواحدة :

يمتاز هذا الخيار بمردوده السياسي وباختصار الخطوات ، وبانه سيدفع التعامل الاقتصادي بين دول المجلس إلى نقطة اللا رجعة . لكن عيوبه تكمن بضرورة إيجاد جهاز كبير لإدارة العملة المشتركة ، واضطرار الدول الأعضاء للتنازل عن جزء من سيادتها النقدية بفقدانها السيطرة على عرض النقود . عند هذا الحد يتوجب علينا أن نستعرض المنافع والتكاليف الاقتصادية لإصدار عملة خليجية مشتركة ، وبالتالي أن نطرح الأفكار المؤيدة والمعارضة لمثل هذا التدبير .

التيار المؤيد : أن الأسباب التي تساق في الدعوة لإصدار عملة خليجية واحدة هي أسباب اقتصادية وجيهة ، وهي أن وجود مثل هذه العملة المشتركة يوفر لأقطار الخليج عملة قوية وثابتة قادرة على أن تأخذ مكانا ملحوظا بين العملات الدولية الكبيرة ، وأن تصبح العملة المعتمدة في المعاملات المالية التي تجرّها أقطار الخليج في المجال النقدي العالمي ، بما يعزل أموال هذه الأقطار عن انخفاضات قيم العملات الأجنبية التي استعملت ، ومازالت تستعمل لقضم قيم أرصدها المالية في الخارج . ومن البديهي أن للأقطار الخليجية مصلحة في أن تجري معاملاتها العالمية بعملة تتحكم هي بقيمتها بدل إجرائها بعملات لا تسيطر على قيمها . ومن البديهي أيضا أن وجود عملة خليجية واحدة يمثل خطوة هامة في سبيل الوصول الى هذا الهدف . إذ إن الأقطار الخليجية مجتمعة أقدر على أن تحقق الایداع في البنوك العالمية بالعملة الخليجية المشتركة من أية دولة منفردة بعملة

الوطنية ، وأقدر على الإقراض بشتى أنواعه بهذه العملة . أي هي أقدر على الوصول إلى ما تصبو إليه كل منها منفردة في هذا الصدد ، وعلى جعل الخليج مركزا ماليا عالميا ، ذا استقلال وثبات . أما الميكانيكية التي تحتاجها العملة الخليجية المشتركة . فيمكن أن تكون مبسطة ومستوعبة للميكانيكات النقدية القطرية الحالية . إذ يمكن إنشاء هيئة نقدية عليا للخليج ، تشرف على العملة المشتركة ، مع ترك أمر الادارة النقدية بأيدي المؤسسات الحالية للنقد والبنوك المركزية الحالية ، شرط أن يكون الاحتياطي النقدي تحت سيطرتها . وهذا الاحتياطي ذاته يتألف من الاحتياطيات الحالية ، وتقوم الهيئة العليا باتخاذ القرارات المتعلقة بنسبة مقداره . والمهم أن يكون هذا الاحتياطي كافيا لتلبية حاجات النقد الأجنبي . ويسمح لكل مؤسسة نقدية قطرية بأن تتصرف في كميات العملات المحلية وسياساتها ضمن حدود معينة ، لتلبية الحاجات المحلية والتكيف مع الظروف والحاجات الموسمية . بل يمكن أيضا أن يسمح لكل مؤسسة نقدية قطرية ، بأن تضع اسم القطر في الأوراق النقدية تحت العنوان العام للنقد — مثلا : هيئة النقد العربي الخليجي — ثم تحتها دولة الكويت ، على أن تكون لأوراق النقد هذه قوة الإبراء في جميع أرجاء المنطقة الخليجية النقدية ، وأن تكون المؤسسات النقدية القطرية مستعدة لأن تبدل أي عدد من الأوراق المالية متداولة في غير قطرها بعملات قابلة للتحويل ، بعد إتمام عمليات المقاصة للنقود المتداولة كلها ، حتى تبقى مصداقية القيمة النقدية ، وبالاختصار فإن الميكانيكية الموصوفة أعلاه تشبه الميكانيكية النقدية لنظام الاحتياط الاتحادي الأمريكي مع تعديلات تقتضيها اختلافات السيادة بين الاقطار .^(١٦)

وقد ذهب رأي آخر الى أن المعايير الاقتصادية الموجودة بين دول مجلس التعاون الخليجي كفيلة باقامة منطقة عملة مثلى بينها^(١٧) وهذه المعايير تقسم الى أربعة :

١ (معيار حركة رأس المال بين دول المجلس وأهميته في تكوين منطقة استثمار خليجية موحدة بما يتوافر من الموارد المالية الفائضة ، وذلك لحماية من المؤثرات السلبية الخارجية ولنزع تكرار الاستثمار في المشاريع المتنافسة . ويتم ذلك برسم وتنفيذ سياسة موحدة فيما يتعلق بحركة رؤوس الأموال الحكومية وتوجيه حركة رؤوس الأموال الخاصة بين بلدان المجلس وبين الدول الأخرى ، مما يشكل مساهمة جادة لاجداد الظروف الاستثمارية المناسبة للموارد المالية الخليجية ويوفر فرصة تكوين كتلة نقدية خليجية تستطيع مواجهة الأخطار

الاقتصادية والسياسية التي قد تتعرض لها رؤوس الأموال المستثمرة في السوق الدولية ويقود بالتالي الى توحيد السياسة الاستثمارية على صعيد تلك المنطقة .

٢ (معيار الانفتاح على العالم الخارجي : وتستطيع بلدان المجلس ومن خلال تكوينها لمنطقة نقدية موحدة أن تضيف لكيانها قوة اقتصادية وتفاوضية . وترتبط بلدان المجلس كلا على حدة بعلاقات تجارية عريضة مع البلدان الصناعية ، إلا أن سعر صرف العملات الخليجية مقابل العملات الأجنبية لا يلعب في هذه الحالة دورا في تحديد عرض وطلب بلدان المجلس فالطلب على النفط يتحدد سعره في السوق الدولية ، واستيرادات البلدان الخليجية تعتمد على ما يتوافر لديها من موارد مالية هي عوائد صادراتها النفطية . ومن غير شك ، فإن قيام منطقة نقدية يتيح لبلدان المجلس الحصول على شروط تجارية أفضل ليس في مجال تصدير الانتاج النفطي والاستيراد إنما أيضا في حماية مواردها المالية المستثمرة في الخارج من المخاطر التجارية أو غير التجارية .

٣ (معيار الناتج الواحد : وبموجب هذا المعيار يمكن تكوين منطقة نقدية موحدة بين دول المجلس التي تنتج ناتجا واحدا هو النفط . كما أن أي تغيير في الطلب على النفط كمنتج واحد في هذه الدول ينعكس بنفس الاتجاه على مستوى الطلب والاستثمار المحليين فيها ، مما لا يترك أي تباينات اقتصادية أو خلل في موازين مدفوعاتها ما دامت العوامل التي تحكم الطلب على منتوجها النفطي وبالتالي العوامل المحددة لمستوى الطلب والاستثمار المحليين فيها هي واحدة . وستكون عندئذ حاجتها محدودة لاستعمال أسعار الصرف كوسيلة لتحقيق التوازن الخارجي فيما بينها ، كما أن أي انكماش في الطلب الخارجي على نفط هذه الدول لن يقود إلى زيادة في البطالة الوطنية كما هو معروف ، وإنما إلى قيام العمالة الوافدة بامتصاص البطالة المفترضة عن طريق هجرتها إلى خارج المنطقة النقدية الخليجية .

٤ (التشابه الاقتصادي : إن تشابه العوامل الخارجية والمحلية التي تحكم السياسات الاقتصادية المحلية ووجود تقارب بين هذه السياسات من حيث الوسائل والأهداف ، لا يثير أية مشاكل جوهرية ، ولا يفجر تعارضا في الأهداف والمصالح الوطنية حين يتم الاتفاق على مضمون الوحدة النقدية . وتشابه دول مجلس التعاون فيما بينها حتى في الحلقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التفصيلية ، فالسياسات النقدية فيها ضعيفة خاصة ما يتعلق منها بسياسة الصرف الاجنبي . وتشابه سياساتها المالية التي تعتمد على تحويل إيراداتها النفطية نفقات حكومية بصورة خطط وبرامج اقتصادية ، فضلا عن ضعف دور

الضرائب كمصدر تمويلي وتوزيعي . وتشكل الموجودات الأجنبية في الإيراد النفطي العنصر الفاعل في تكوين الموجودات الكلية للبنوك المركزية والمحدد الرئيسي لسيولة المصارف التجارية .

إن هذا التماثل يساعد على قيام التكامل النقدي ويدفع اليه ، لا سيما انه لا يشكل أي إخراج لدولة أو أخرى في دول المجلس التي تعتمد كما أسلفنا على سياسات اقتصادية متقاربة ومتماثلة لمعالجة أوضاع اقتصادية متجانسة .

أما عن الوسيلة الكفيلة بقيام التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون ، فيمكن أن يتم ذلك بصورة فورية من خلال إيجاد عملة مشتركة وسلطة نقدية ومالية واقتصادية موحدة تأخذ على عاتقها تحديد عرض النقد وسياسة الائتمان المحلي والنفقات المختلفة وسعر الفائدة وعموم السياسات الاقتصادية لأزالة التباين الذي قد يحدث فيما لو تركت هذه السياسات تعمل بصورة منفردة على مستوى هذه الدول . ومن الضروري ربط العملة المشتركة أما بسلة مؤلفة من نسبة مهمة من وحدات حقوق السحب الخاصة (حوالي ٧٠٪) ونسبة أقل من العملات الخليجية (حوالي ٣٠٪) ، أو ربطها بسلة من عملات الشركات التجارية لغرض الحصول على استقرار أكثر بين عملتها الموحدة وعملات هؤلاء الشركاء بهدف تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار المحلية في دول المجلس .

ويرى المؤيدون لفكرة إصدار عملة خليجية مشتركة ، أن إنشاء سوق خليجية مشتركة يستدعي بالضرورة إيجاد وحدة حسابية موحدة^(١٨) . ويقولون أنه رغم أن إيجاد هذه العملة يتطلب مجهودات كبيرة في مجال التشريعات والسياسات الاقتصادية ، إلا أنهم يضيفون أن تلك الجهود ستزداد تعقيدا كلما طال الانتظار وكلما كبرت احجام اقتصاديات دول المجلس وزادت تنوعا . ويقولون إنه إذا تمت عملية توحيد العملة الآن ، فلن يكون لها ثمن كبير ، في حين أن حال الانتظار يمكن أن تجعل احتمالات المستقبل أقل مواءمة ، وذلك لأنه ربما اعتري الضعف عملات بعض دول المجلس ، بينما أصبحت عملات بعض الأعضاء الآخرين قوية ، فيصبح من الصعوبة الجمع بينها لتكوين العملة الموحدة . ويشيرون إلى أن الذين يطلبون تركيز الجهود في الوقت الحاضر على التنسيق في السياسات الصناعية وعلى التخطيط وإعطاء الأولوية للتجارة ، يتناسون أن هذا الأمر لا يتعارض مع البدء الفوري في توحيد العملات ، وبأن التكامل النقدي يشجع تنسيق السياسات الصناعية والاستثمارية

والتجارية . ويضيفون أنه إذا كانت دول مجلس التعاون الخليجي ماضية فعلا نحو تحقيق سوق موحدة . فإن مسألة إصدار عملة موحدة تصبح حتمية ويجب إصدارها عاجلا أم آجلا . ويرون أنه من المحتمل أن يكون المناخ الحالي أكثر ملائمة لنجاح هذه الخطوة ، فلماذا التروي والانتظار ؟ فلنجن فوائد العملة الموحدة في وقت مبكر ونحن نحث الخطى على طريق التكامل الاقتصادي الشامل .

محاولة في بناء قيمة العملة الخليجية الموحدة^(١٩) :

يجب أن تبنى قيمة العملة الخليجية الموحدة على أساس محتوى « موضوعي » ، كما الحال بالنسبة للمعيار الذهبي أو بالرجوع مثلا إلى سلة واسعة من العملات . الا أن قيمة النقد الذهبي تعتمد على قيمة الذهب كسلعة وهي حتما قابلة للتقلب كقيمة أي سلعة . كما أن العملات الرئيسية معرضة إما للتخفيض وإما للتضخم ، فضلا عن الارتفاع الطبيعي المحدود في الأسعار الذي أصبح صفة ملازمة للاقتصاد الرأسمالي الحديث . فالرجوع إلى سلة العملات أو إلى حقوق السحب الخاصة يخفف من أثر التخفيض الذي يطرأ على عملة واحدة مثلا ، الا أنه لا يمتص كامل هذا الأثر ، فكيف بنا إذا شمل التخفيض أو التضخم أكثر من عملة واحدة ؟ .

ويبدو أن العالم مقبل حسب نظرية اقتصادية جديدة على موجة من ضعف الثقة بالنقد^(٢٠) ومحتواها : أن ضعف الثقة بالنقد يؤدي إلى الهرب منه فترتفع الأسعار ، وتضعف الثقة مجددا وهكذا دواليك .. فيتجه الناس من ثم إلى موجودات توحى بالثقة أكثر ، وهي « الموجودات النقدية » التي ترتدي ميزتين من الميزات الثلاث التي يتصف بها النقد : فهي وسيلة تبادل مستقبلية واحتياط للقيمة ، لكنها ليست وحدة حسابية . فسبب وجود النقد الورق هو الثقة في السلطات التي تصدرها وفي الاقتصاد الذي يدعمها ، وفي الواقع فإن الثقة بهذا النقد تتضاءل حيث توفر التبادل الحالي وجزءا فقط من التبادل المستقبلي . وفي وقت تنخفض فيه الثقة بالنقد بسبب المضاربات ولأنها لم تعد تشكل ضمانا كافية لحاملها ، يزداد الاهتمام « بالموجودات النقدية » والتي تحمل في طياتها ضمانا أوسع لأنها بنظر المؤلف (د. نعمان خوري) تسمح بتحويل القيم كما هي ، وحتى بشكل أفضل ، بين الحاضر والمستقبل . وهذه الموجودات هي الذهب ، والفضة ، والمجوهرات ، واحتياطيات النفط ، والأراضي ، وكل سلع تشتري مخافة أن ترتفع الأسعار في المستقبل .

ومن هذا المنطلق ، يجب تحصين قيمة العملة الخليجية الموحدة بإدخال نسبة من الذهب الصافي وكمية من النفط الخام في تركيبها المبنية على سلة من العملات الأجنبية . وذلك استباقا للعودة مجددا إلى اعتماد الذهب كمقياس دولي لحل مشاكل التجارة والنظام النقدي الدولي والتي بدأ يلوح بها بعض الاقتصاديين الغربيين ، ولا سيما المستشار الاقتصادي للسناتور الأمريكي الجمهوري ، جاك كيمب^(٢١) . وحجته في ذلك أنه لا يمكن أن يكون هناك زيادة صافية في الاحتياطيات النقدية الدولية . فالدولار هو « موجودات » بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، ويجب دفعها عاجلا أم آجلا سلعا . وهذا يعني أن الدول الأخرى يمكنها أن تزيد احتياطياتها فقط اذا زادت الولايات المتحدة مديونيتها الصافية من الاحتياطيات بواسطة عجز في ميزان المدفوعات . كما لا تستطيع الولايات المتحدة زيادة سيولتها إلا إذا كان ذلك على حساب الدول الأخرى . من هنا يبقى اللجوء إلى الذهب في نظره الملاذ الأخير لاعادة التوازن لثمن اقتصادي دولي غير تضخمي . كما أن ادخال كمية معينة من النفط الخام في تركيبة العملة الخليجية الموحدة تهدف بلا شك إلى جعل العملة المشتركة أصدق تعبيرا عن واقع الاقتصاد الخليجي . فضلا عن أن احتياطي دول مجلس التعاون من النفط الخام يعتبر من « الموجودات النقدية » ذات الأبعاد الاستراتيجية ، رغم النكسات التي منيت وتمنى بها أسعار النفط في الأسواق الدولية حاليا . الا أن التطلعات المستقبلية للدور الذي سيلعبه النفط توحى بالتفاؤل ، خصوصا أن احتياطي دول مجلس التعاون من النفط الخام قدر في نهاية عام ١٩٨٤ بحوالي ٢٩٨٦ بليون برميل ، أي بنسبة ٤٢,٧٪ من الاحتياطي العالمي لعام ١٩٨٤ م^(٢٢) .

أما عن كيفية تحديد نسب كل من الذهب والنفط والعملات الأجنبية في تركيب العملة الخليجية المشتركة ، فيمكن أن تتكون من ٠,١ غرام من الذهب الخالص و ١٠ ليرات من النفط الخام ومن وحدة من حقوق السحب الخاصة .
(وحدة خليجية مشتركة = ٠,١ غرام من الذهب الخالص + ١٠ ليرات من النفط الخام + وحدة من حقوق السحب الخاصة) .

لا بد هنا من توضيح بأن عملات دول مجلس التعاون الخليجي ترتبط حاليا بالدولار الأمريكي بشكل مباشر أو غير مباشر ، اذ ان معظم صادرات المنطقة هي عبارة عن نفط ومشتقاته تسعر بالدولار الأمريكي أما في حال إصدار العملة الخليجية الموحدة الهيكلية التي

سبق ذكرها ، فمن البديهي أن تسعر عندها الصادرات النفطية بالعملة المستحدثة ، لتحل مكانها المرموقة في الاسواق المالية بين العملات الدولية الاساسية .

— التيار المعارض :

توقف بعض الاقتصاديين عند فكرة انشاء عملة خليجية موحدة : فرأى عبد المنعم السيد علي ، استاذ الاقتصاد في كلية الادارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية في بغداد^(٢٣) ، أن انشاء عملية خليجية موحدة ، أمر ممكن ، ولكن من الناحية الاقتصادية الصرف والآنية فقط . اذ إن هناك شروطا اخرى ، اقتصادية وغير اقتصادية ، سياسية بشكل خاص ، يجب أن تتحقق أولا قبل بلوغ ذلك الهدف . وهذه الشروط هي العناصر الاساسية التي يتوجب توافرها لخلق منطقة عملة موحدة مثلى ، وهي :

- ١ — حرية انتقال كاملة لعوامل الانتاج على اختلافها بين بلدان المنطقة النقدية .
- ٢ — قابلية تامة لعملات بلدان المنطقة على التحويل فيما بينها .
- ٣ — اسعار صرف ثابتة بين العملات المذكورة أو على الاقل ضمن هامش تقلبات محدودة ضيقة تزول تدريجيا بحيث تنتهي بعملة موحدة يمكن استعمالها كوسيلة دفع وادخار وتسديد الديون ضمن المنطقة .
- ٤ — وجود هيئة عليا مشتركة يتعدى نطاق قراراتها الحدود السياسية لبلدان المنطقة وتتخذ قرارات اقتصادية ومالية ونقدية منسقة وتنطبق على الجميع بدون استثناء .
- ٥ — اقامة مؤسسة نقدية مركزية بشكل ما .

ان هذه كلها تتطلب تنازلات سيادية في مجال السياسات المالية والنقدية على وجه الخصوص ، وذلك لكي يكون ممكنا تثبيت اسعار الصرف بشكل دائم . ومن ثم سيكون ادخال العملة المشتركة علامة التتويج لتحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية .

ان ضيق القاعدة الانتاجية في بلدان الخليج ، وعدم تنوع واتساع هياكلها الاقتصادية ، واعتمادها اعتمادا كليا تقريبا على انتاج وتصدير سلعة واحدة هي النفط الآيل للنضوب ، والذي يعتمد الطلب عليه على الظروف الاقتصادية والعوامل السياسية السائدة في الاقطار الصناعية الرأسمالية المتقدمة — ذلك كله قد خلق في هذه الاقتصادات تبعية اقتصادية ومالية ونقدية ، وبالتالي تبعية سياسية شديدة . ان ايجاد وحدة حسابية مشتركة صورية يختلف عن خلق وحدة عملة مبادلة واختزان للقيم ووسيلة للادخار ودفع الديون .

فالاولى لا تحتاج إلى اساس مادي ، وانما يكون لها وجود صوري تعبر به عن قيمة شيء ما ، أما الثانية فذات وجود مادي يستند إلى اساس مادي كذلك له من القوة والاسناد العلمي والدعم الفعلي ، بشكل قاعدة انتاجية متنوعة ، واقتصاد متنوع قوي واسع ، وموجودات أجنبية ومحلية كبيرة ، ما يخلق عليه طلبا محليا وأجنيا واسعا لاغراض التقويم والمبادلة والادخار ، ويخلق منه عرضا كافيا يواجه به ذلك الطلب حجما وقيمة وشدة ، ويكون لعرضه من المرونة ما يكفي لتلبية الطلب عليه للاغراض المذكورة في داخل الاقتصاد وخارجه ، مما يزيده قوة في اسواق الصرف الاجنبية ، فتثبت قيمته ويستقر سعره ، ويصبح ممكنا استعماله على النطاقين المحلي والدولي كعملة دولية مقبولة عموما كقياس للقيمة وكوسيلة للمبادلة وكموجود احتياطي دولي . وهذه كلها شروط مسبقة لا تتوافر حاليا في بلدان الخليج العربي ، بخاصة من حيث الارادة السياسية الحاسمة والعزم الصادق على تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة .

كما رأى عبد الله القويز ، الامين العام للشؤون الاقتصادية في مجلس التعاون الخليجي^(٢٤) أن هناك عقبات أمام جهود المجلس لايجاد عملة خليجية مشتركة ، ومنها أنه أساسا لا وجود لتبادل تجارى كبير بين دول مجلس التعاون ، وبالتالي فالحاجة محدودة لإصدار مثل هذه العملة (انظر مثلا إلى جدول تجارة الكويت الخارجية مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات ١٩٧٩ — ١٩٨٤ م ، ونسبتها من اجمالي التجارة الخارجية للكويت مع العالم) . ثم إن انتقال الاموال بين دول المجلس هو أساسا موجود ومسموح به ، وليست هناك قيود على الصرف ، واسعار الصرف ثابتة إلى حد كبير ، وبالتالي فان المخاطرة نتيجة احتمال تذبذب في اسعار الصرف محدودة جدا . ويضيف أن الحاجة إلى ايجاد عملة مشتركة رغم بريقها السياسي وهو ما يؤيده ، الا أن قيمتها الاقتصادية محدودة جدا . ورأى أنه ينبغي أولا توحيد وتثبيت كل العملات الخليجية بمثبت واحد وتنسيق اسعار الصرف فيما بينها ، لان الحديث حاليا عن العملة المشتركة امر سابق لأوانه .

كما أعرب بعض الاقتصاديين^(٢٥) عن اعتقادهم بأن موضوع العملة الموحدة يتطلب جهودا كبيرة ويعطي فائده عملية محدودة ، فهو في الواقع يخدم اهدافا عاطفية أو سياسية أكثر منها اقتصادية . ويضيفون ان اصدار العملة الموحدة هو الخطوة الاخيرة في مراحل التكامل الاقتصادي ، مستشهدين بدول السوق الأوروبية المشتركة والتي رغم أنها تكونت قبل زمن بعيد

جدول رقم ٥
جدول بتجارة الكويت الخارجية (ألف دينار كويتي)

النصف الأول ١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	
١١١٧٣٣٢	٢١٤٩٠٦٠	٢٣٨٤٦٠٤	١٩٤٥٣٨٦	١٧٦٤٩٠٢	١٤٣٧٠٢٣	(١) مجموع الواردات
٢٣١٤٤	٣٠٤٧٤	٢٣٠١٢	١٦٢٠٢	٢٣٣١٧	١٧٥٧٦	(٢) واردة من دول المجلس
١٣٩٩	٢٤٩٢	١٦٨٤	١٩٨٤	٥٤٤٦	١٧٠٠	البحرين
٢٩٢	٣٧١	٦٧٣	٦٦٧	١٨٧٩	١٣٨	عمان
٥٥٦٥	٤٢٨٣	١٤٠٧	١١٠٩	٥٨٨٨	٧٦٥٥	قطر
٦٤٩٢	١٠٨٨١	٨٩٩٩	٧٢٠٠	٦٥١٨	٥٠٩٠	السعودية
٩٣٩٦	١٢٤٤٧	١٠٢٤٩	٥٢٤٢	٣٥٨٦	٢٩٩٣	الامارات
١٨٧٤٧٠٨	٣٣٦٣٧٥٧	٣١٢٨٣٨٤	٤٥٣٠٧٧٤	٥٣٦٨٨٩٦	٥٠٨٨٥٠٤	(٣) مجموع الصادرات
٧١٨٦٠	١٨٤٨١٩	٢٥١٠٤٦	٢٢٨٣٢١	١٨٧٧٤٢	١٧٣٠٨١	(٤) صادرات الى دول المجلس
٢٤٢١	٤٦٤٤	٣٢١٨	٢٨٣١	١٣٩٠	٢٧١١	البحرين
١٥٧٢	٢٢٩٣	١٥٥٢	١١٠٠	١٠٨٩	٩٥١	عمان
٢٠٥٦	٦٢٣٥	٨٦٦٢	٧٧٤٠	٦٦٦١	٥٨١٦	قطر
٤٩٩٦٣	١١٤٨١٤	١٢٩١٠٥	١٥٧٢٢٠	١٣٦٦٨٨	١٢٢٢٣١	السعودية
١٥٨٤٨	٥٦٨٣٣	١٠٨٥٠٩	٥٩٤٣٠	٤١٩١٤	٤١٣٧٢	الامارات
%٢,٠٧	%١,٤١	%٠,٩٦	%٠,٨٣	%١,٣٢	%١,٢٢	(٢) نسبة لـ (١)
%٣,٨٣	%٥,٤٩	%٨,٠٢	%٥,٠٣	%٣,٤٩	%٣,٤٠	(٤) نسبة لـ (٣)

المصدر : بنك الكويت المركزي ، النشرة الاحصائية الفصلية ، ابريل/يونيو ١٩٨٦ ، ص ٣٦ و ٣٧ .

بالنسبة لمجلس التعاون ، الا انها حتى الان لم تصل لمرحلة العملة الموحدة . ويشيرون الى أن حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون أصلا ليس كبيرا ، كما سبق ذكره ، لتشابه واردات ومنتجات وصادرات هذه الدول ، ويستبعدون بالتالي أن تشكل العملة الواحدة زيادة كبيرة في التبادل التجاري بين الدول الاعضاء .

هذا واستبعد الدكتور فؤاد حمدي بسيسو^(٢٦) فكرة اقامة اتحاد نقدي أو عملة خليجية موحدة في المرحلة الحالية على الاقل ، وذلك لأن مثل هذه المرحلة تستلزم أن تسبقها عدة

مراحل تتعلق بتنسيق السياسات المالية والنقدية والصرف الأجنبي والأجور . واقترح استمرار ودعم وتطوير التعاون بين المصارف المركزية في الاقطار الاعضاء ، فيما يتعلق بتنسيق سياساتها النقدية وأنظمة الصرف الاجنبي ورعاية وتنظيم مسألة التخصيص النوعي في النشاطات المصرفية ذات الطابع الاقليمي وبابعاها الاقليمية والدولية ، وتنسيق سياسات استثمارات احتياطياتها من العملات الاجنبية ، وتنسيق نشاطات التدريب المصرفي بالاضافة لاجراء المشاورات الدورية حيال المشاكل النقدية والمالية شبه الاقليمية والاقليمية والدولية ومحاولة توحيد المواقف حيالها .

الخيار الثاني ، تنسيق اسعار الصرف :

هذا الخيار الذي يتمثل في الاتفاق على اسس موحدة يتم بموجبها تحديد جميع اسعار الصرف لعملات دول المجلس على اساس مشترك ، ولكل عملة أن تتحرك ضمنه هبوطا أو صعودا ضمن هوامش محددة ، لا تواجهه عيوب الخيار الاول من ضرورة ايجاد جهاز كبير لادارته واضطرار الدول الاعضاء للتنازل عن جزء من سيادتها . الا أن عدم وجود ارتباط عضوي بين عملات الدول الاعضاء وعدم وجود اشراف اداري على ذلك والتزام مادي به ، قد يؤدي بأي من الدول الاعضاء الى تغليب الاعتبارات المحلية على النظرة المشتركة . وهذا ما تم بالفعل في التجربة الأولى لتنسيق أسعار الصرف بين عملات أربع من دول المجلس في نهاية السبعينات .

الا انه في حال المضي قدما نحو تنفيذ هذا الخيار ، لابد في البدء من تنسيق فعال بين السلطات النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي ، وبالتالي ارتباط نظم وأسعار صرف عملاتها بأسس واحدة مماثلة . وبنظري يمكن اختيار سياسة صرف جديدة يتم في ظلها تحديد سعر صرف عملات دول مجلس التعاون الخليجي تبعا لأداء سلة من العملات الرئيسية (دولار أمريكي ، مارك الماني ، ين ياباني ، فرنك فرنسي ، وجنيه استرليني) يمكن ادخال كمية من النفط الخام في تركيبها . والهدف من ذلك تحاشي اعادة التقييم . التي غالبا ما تقوم بها حكومات دول الخليج لاحلال التوازن في موازنتها السنوية بعد كل انخفاض لأسعار النفط العالمية . كما أن الغرض من اختصار عدد العملات الأجنبية الى خمس ، منع التعقيدات الحسابية الغير مجدية ، رغم أنه نظريا يفضل أن تشمل التركيبة سلة مختارة من العملات للشركاء التجاريين لدول المجلس . أما هذه الاسس ، فيمكن بنيناها بشكل تحظى

فيها كل من العملات الاجنبية الخمس والكمية من النفط بثقل معين داخل التركيبة الجديدة ، مثلاً كالآتي :

دولار أمريكي	: ٥٠٪
مارك الماني	: ١٠٪
ين ياباني	: ١٠٪
جنيه استرليني	: ٥٪
فرنك فرنسي	: ٥٪
كمية من النفط	: ٢٠٪

وبما أن أسعار صرف عملات دول الخليج مربوطة بعملات أخرى ولا تخضع للتعويم ، فان تنسيق اسعار الصرف يتخذ شكل التأكد بأن الاسعار التي عينها جميع المشاركين على نفس الاسس ستظل ثابتة في مقابل بعضها البعض ، وذلك اذا لم يتخذ قرار عمدي بتغيير السعر المركزي وفي الضرورات الملحة . واذا لم يتسن في واقع الحياة تثبيت اسعار الصرف بصورة واضحة منذ بداية الاتحاد ، فيمكن اصفاء نوع من الاستقرار على العملات في اطار اسعار مركزية معينة مع السماح بهامش تذبذب يتم تضيقه عبر الزمن الى أن تتوافر جميع أساسيات الشمول أو التغطية المطلوبة .

وهنا يتساءل البعض عن الآثار التي يمكن أن تنجم عن اعتماد مثل هذه السلة من العملات الاجنبية والكمية من النفط الخام لتقويم اسعار صرف العملات الخليجية ، سيما وأن هذه السلة تتضمن مصادر قوية لعدم الاستقرار (الدولار — النفط) .

ان لكل سياسة نقدية حسناتها وسيئاتها ، والمهم اتخاذ الاجراءات التي تنعكس أقل ضرراً على الاقتصاد الوطني ككل . والواقع أن الهدف الاول من توحيد اسعار صرف عملات دول مجلس التعاون الخليجي هو ثبات سعر صرفها تجاه بعضها البعض ، مما يؤدي إلى خلق المناخ الملائم لتشجيع حركة السلع والخدمات ورؤوس الاموال بين دول المجلس . أما بالنسبة لسعر صرف العملات الخليجية باتجاه العملات الاجنبية ، فالعبرة ليست في استقرار هذه الاسعار بل في تكيفها وملاءمتها للأوضاع الاقتصادية العامة في البلاد . والواقع أن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي والسعر العالمي للنفط الخام سيؤثران سلباً على اقتصاديات الدول الخليجية من ثلاث نواح :

أولاً : ارتفاع فاتورة الواردات الخليجية المشتراة بالعملات الرئيسية الأخرى : الين الياباني والمارك الألماني والفرنك الفرنسي ٠٠٠ الخ ، وهذا بدوره ينعكس على الاسواق الخليجية الداخلية في ارتفاع الاسعار الاستهلاكية للسلع المستوردة من اليابان ودول أوروبا الغربية .
ثانياً : انخفاض حقيقي مزدوج في العائدات المالية لصادرات البترول الخام . الأول ناتج عن انخفاض السعر العالمي للنفط ، والثاني ناتج عن تسعير البترول كسعة خام عالمية بالدولار الأمريكي .

ثالثاً : انخفاض حقيقي أيضاً في قيمة الارصدة الخارجية لدول مجلس التعاون لأن معظم هذه الارصدة مستثمر بالدولار الأمريكي .

— بالنسبة للناحية الأولى : أن ربط العملة بسلة عملات (٣٠٪ منها عملات أجنبية غير الدولار الأمريكي)

— يساعد على تقليل التذبذب في اسعار الصرف وتخفيف أثره على الاسعار المحلية للسلع المستوردة من اليابان والدول الأوربية .

— بالنسبة للناحية الثانية والثالثة : ان الهدف من الثقل الذي اعطى للدولار الأمريكي (٥٠٪) كما للنفط الخام (٢٠٪) في تركيبة الميثب المشترك للعملات الخليجية نابع من طبيعة الواردات المالية لدول المجلس كون معظم صادرات المنطقة هي عبارة عن نفط ومشتقاته تسعر بالدولار الأمريكي ، بالإضافة إلى أن الجزء الأكبر من الاستثمارات الاجنبية لدول الخليج هي موجودات مقومة بالدولار . كما أن الهدف من ادخال كمية من النفط الخام في تركيبة الميثب المشترك ، كما سبق ذكره ، تحاشي اعادة التقويم التي غالباً ما تقوم بها حكومات دول الخليج لاحلال التوازن في موازنتها السنوية بعد كل انخفاض لاسعار النفط العالمية . كما من شأن هذا الميثب أن يجعل أسعار صرف عملات دول المجلس تظهر بشكل افضل قوة أو ضعف اقتصاديات هذه الدول وتعكس بشكل منتظم التغيرات الحاصلة في الميزانين التجاري والجاري .

أود هنا أن ألفت إلى مخاطر استقرار سعر صرف العملات الخليجية تجاه العملات الاجنبية في المدى البعيد أو المتوسط في حال انخفاض العائدات المالية لدول المجلس ، مما سيؤدي إلى استنفاد الاحتياطات المالية وبالتالي إلى تدهور مستقبلي مفاجيء وكبير في سعر صرف العملات الخليجية . فيما أنه في حال تقويم اسعار الصرف بادخال كمية النفط الخام في تركيبة الميثب فان من شأن تدهور أسعار النفط أن ينعكس سلباً على أسعار صرف

العملات الخليجية ، فتنخفض بالتالي وتيرة الاستيراد تبعا لارتفاع اسعار السلع المستوردة وتزدهر بالتالي قدر المستطاع حركة السلع والخدمات بين دول المجلس .

أما بالنسبة لسعر برميل النفط الذي يجب أن يعتمد في احتساب المئبب المشترك ، فيمكن أن يبنى على أساس السعر المتوسط لبرميل النفط خلال الثلاثة أشهر السابقة .

هذه هي الواجهة التي من المفروض أن ينطلق منها كل تنسيق نقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي ، وأن كل اقتراح لا يعطي الدولار الأمريكي الثقل المهم في تركيبة المئبب ولا الأهمية للعائدات المالية للنفط الخليجي ، لا يمكن أن يكون عامل استقرار الا في حال اتخاذ اجراءات جذرية تتصل بالسياسات الاقتصادية العريضة ككل قبل السياسات النقدية .

وهنا لا بد من التوقف عندما أوصت به لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية في اجتماعها السادس في ابو ظبي في ١٩٨٦/٩/٢ بانشاء « مجلس للتنسيق النقدي » يتكون من محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد لاعتماد « مئبب مشترك » لاسعار صرف عملات دول المجلس^(٢٧) . وما خلاص اليه الاجتماع السابع للمحافظين في ابو ظبي في ١٩٨٧/١/٢٦ م من اتفاق على مئبب مشترك لعملاتهم بهدف إيجاد نوع من الثبات النسبي بين اسعار العملات دون الكشف عن طبيعة هذا المئبب^(٢٨) .

الخيار الثالث ، العملة الموازية :

وهو الاتفاق على الأسس التي اشترت اليها في الخيار الثاني ، مع اصدار عملة موازية يقصد بها أن تستخدم في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بأكملها بوصفها عملة مكملّة للعملات القائمة وليست بديلا عنها في المرحلة الأولى ، ومع تنسيق السياسات الاقتصادية وخصوصا السياسة النقدية . وعلى هذه العملة الموازية أن تستخدم في المعاملات والعقود التي يكون طرفا فيها : مجلس التعاون الخليجي ، المنظمات والمؤسسات الخليجية المشتركة ، ودول مجلس التعاون الخليجي فيما بينها . ويمكن أن تتكون العملة الموازية من مجموعة عملات دول المجلس مرجحة حسب الاحجام النسبية لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي المختلفة . ويقاس الحجم النسبي لاقتصاد قطر خليجي بالنتاج الوطني أو المحلي لذلك الاقتصاد منسوبا إلى إجمالي الناتج الوطني أو المحلي لمجموعة دول المجلس ، على ألا يتجاوز نصيب أية عملية مجموع انصبة باقي

العملات الداخلة في تركيبة العملة الموازية . واستنادا إلى الجدول رقم ٦ : « الناتج الوطني العام في دول مجلس التعاون الخليجي » ، وتطبيقا للقاعدة السابقة الذكر بألا يتجاوز نصيب أي عملية مجموع انصبة باقي العملات ، يمكن اعتماد نسب الثقل في العملة الموازية لعملات دول الاعضاء ، كالآتي :

الريال السعودي	: ٤٨%
دينار الكويت	: ٢٠%
درهم الامارات	: ٢٠%
ريال عماني	: ٥%
ريال قطري	: ٤%
دينار بحريني	: ٣%

جدول رقم ٦ : الناتج الوطني العام في دول مجلس التعاون الخليجي (مليارات الدولار) .

السعودية	١١٦,٣٨٠
الامارات	٢٨,٤٨٠
الكويت	٢٧,٥٧٠
سلطنة عمان	٧,٣٨٠
قطر	٦,٠٢٠
البحرين	٤,٢٦٠
المجموع	١٩٠,٠٩٠

المصدر : أطلس البنك الدولي للعام ١٩٨٦ م

وتبقى العملة الموازية عملة مكاملة للعملات القائمة حتى تأتي المرحلة التي تنضج فيها عملية توحيد العملة . وهنا يقتضي الامر تسريع اتخاذ الخطوات العملية الجادة لتبني وتنفيذ القرارات التي تهدف الى تنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية والنفطية والاستثمارية والتجارية . وقد توصل المجلس بالفعل الى تحقيق الكثير من الانجازات في هذا الاتجاه

نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

- الغاء الجمارك على منتجات دول المجلس ذات المنشأ الوطني .
- البدء في تطبيق تعرفه جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي .
- ازالة الحواجز أمام انتقال مواطني دول المجلس وممارسة الانشطة الاقتصادية والمهنية والحرفية في اية دولة عضو معاملة مواطنين تلك الدولة .
- انشاء مؤسسة الخليج للاستثمار التي بدأت بتنفيذ المشاريع المشتركة ، نذكر منها : مشروع عمرة هياكل الطائرات الذي تساهم فيه كل من شركة التصنيع الوطنية وشركة « بوينغ » ، ومشروع تطوير وتوسيع مصنع درفلة للالومنيوم في البحرين .
- انشاء هيئة المواصفات والمقاييس .
- توحيد اسعار مجموعة من الخدمات كالماء والكهرباء ومشتقات البترول .
- اعطاء الاولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطني في دول مجلس التعاون .
- السماح للمستثمرين من مواطني المجلس الحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية في الدول الاعضاء ومساواتهم بالمستثمر الوطني من حيث الاهلية ، ذلك اعتبارا من ١٩٨٧/٣/١ .
- السماح لمواطني دول المجلس بممارسة تجارتي التجزئة والجملة في أية دولة عضو ومساواتهم بمواطني الدولة اعتبارا من ١٩٨٧/٣/١ بالنسبة لتجارة التجزئة ، ومن ١٩٩٠/٣/١ بالنسبة لتجارة الجملة .
- أخيرا يمكن القول أن الاوضاع الاقتصادية التي تحتاج المنطقة تستدعي توحيد المهام للبنوك المركزية ومؤسسات النقد واعطاءها كافة الادوات التي تحتاجها لتطبيق السياسة النقدية ، واعتبارها بالفعل « بنكا للحكومة » يقوم نيابة عنها بخدمتها في كافة احتياجاتها المصرفية . فمن شأن هذا التوحيد تأمين الاسس المتينة التي يمكن أن يشيد فوقها صرحا متجانسا من التنسيق والتعادل ما بين دول المجلس للوصول الى المبتغي : العملة الواحدة والنظام المصرفي المتجانس ، وفوق ذلك كله سلطات نقدية تتبع سياسات موحدة لكي تستطيع تصحيح مسار اقتصاديات دول المجلس بصورة متكاملة ، بدلا من ممارسة سياسات محلية اثبتت التجربة أنها لا تعطي ثمارها بالكامل .

الهوامش والمصادر :

- (١) سك التايلر في التمسا منذ عام ١٧٨٠ بعبار ١٣٦٣, ٤٣٣ قيراطا من الفضة بنقاوة مساوية لـ (٦/٥) . وقد كان وزنه الدقيق وصياغته الجميلة والجاذبة هما السبب في استعمال الناس له على نطاق واسع ، حتى أصبح منذ أوائل القرن التاسع عشر وسيلة المبادلة الرئيسية في منطقة البحر الأحمر ، بخاصة على طول الساحل الجنوبي من شبه الجزيرة العربية والقرن الأفريقي ، ولدة طويلة ، رغم أنه لم يعد نقدا قانونيا في التمسا نفسها منذ عام ١٩٥٨ م .
- (٢) الروبية الهندية كانت مسكوكة بعبار ١٨٠ قيراطا من الفضة بنسبة نقاوة (١٢/١١) . وقد كانت العملة القانونية في الهند منذ عام ١٨١٨ . وتدولت في كل من الشرق الأوسط والأجزاء الشرقية من افريقيا . وكانت الترتيبات المالية البريطانية ، المتأتية عن عملياتها وهيمنتها الاستعمارية في المنطقة ، عاملا مساعدا جدا على ادخال الروبية في التداول في منطقة شبه الجزيرة العربية كلها .
- (٣) قسم الريال إلى ٢٢ قرشا وتم ربطه بالجنيه الاسترليني الذهبي على اساس عشرة ريالات لكل جنيه . وكان يزن ٢٤,٠٥٥ غراما من الفضة من عيار ٠,٨٣٠ ، أي ما محتواه من فضة خالصة ١٩,٩٦٥ غراما .
- (٤) حددت قيمة الجنيه السعودي الذهبي بأربعين ريالا ، فيما حدد سعر الدولار الأمريكي بما يقارب من ٣,٧٥ ريال .
- (٥) يساوى ايصال الحج قيمة ريال واحد ، وقد قامت مؤسسة النقد السعودية باصداره مقابل المسكوكات التي كانت تدور لديها . ولم يكن نقدا بمعنى الكلمة ، انما كان مجرد ايصال وليس عملة رسمية ، ولم يكن لها قوة ابراء قانونية . وقد استهدف اصدارها إيجاد نوع من المرونة في كمية النقد خلال مواسم الحج لعدم كفاية الريالات الفضية حينذاك . الا أن استعمال هذه الايصالات انتشر حتى خارج موسم الحج لسهولة استعمالها في المدفوعات الكبيرة .
- (٦) بلغت عام ١٩٥٧ (٧٧٥) مليون ريال ، دون زيادة في الاحتياط الذي انخفضت نسبته من ١٠٠٪ إلى ٢٤٪ .
- (٧) روبية الخليج عادت تماما في محتواها الذهبي الروبية الهندية الاعتيادية المتداولة في الهند ، والتي كانت مساوية لـ ١,٨٦٦٢١ غراما من الذهب الخالص (أي ١٣,٣ روبية لكل جنيه استرليني واحد) . الا انها اختلفت عنها من حيث لونها وكونها من مطلوبات فرع بنك الاحتياط الهندي في بومبي فقط .
- (٨) جعلت الكويت الدينار مؤلفا من الف فلس وتم ربطه بالجنيه الاسترليني بسعر تعادل مساو لدينار واحد ، أي بقيمة ذهبية مساوية لـ ٢,٤٨٨٢٨ غرام من الذهب الخالص .
- (٩) أصبح سعر الصرف الجديد ٢١ روبية لكل جنيه استرليني . كما اعلن انطباق التخفيض على روبية الخليج ايضا .
- (١٠) أصبح « ريال قطر ودي » عملة قانونية في كل من قطر ودي ابتداء من أيلول ١٩٦٦ . وقد تم تحديد سعر تعادل الريال الجديد بـ ١٣,٣٣ ريالا لكل جنيه استرليني ومجزءا إلى مائة درهم .
- (١١) غير أن وجهات نظر عديدة تعتبر أنه لا وجود لأية أسباب فنية أو تقنية تشترط على أي بلد يريد الانضمام إلى اتحاد المدفوعات ان يفرض رقابة على الصرف كشرط مسبق لهذا الانضمام .
- (١٢) ويمكن تعريف الاختلالات الأساسية الخارجية بأنها المواقف التي تصبح فيها علاقات الكلفة — السعر في بلد ما في مواجهة شركاء هذا البلد التجاريين على الشكل الذي يؤدي بأية محاولة للوصول إلى مستويات مرغوبة من الناتج الفعلي أو العمالة الحقيقية ، إلى احداث اختلالات تعترى المدفوعات الخارجية لهذا البلد .
- (١٣) هنا لابد من تغيير النتيجة التي خلصنا اليها آنفا عندما يكون حجم اقتصاد بلد ما على النحو الذي لا يستقل فيه سعر الفائدة السائد دوليا عن السياسة الاقتصادية المحلية لهذا البلد . ولا بد من تغيير تلك النتائج ايضا عندما يهتز اساس الافتراض القائل بتوافر حركية كاملة لرأس المال ، أو عندما تفرض رقابة على تحركات رأس المال هذه بحيث تكون اسعار الفائدة مختلفة باستمرار بين بلد وآخر ، حتى ولو تم ذلك بعيدا عن توقعات تباين سعر الصرف .
- (١٤) راجع : R.A. Mundell, «Uncommon Arguments for Common Currencies» in G. Johnson and A.R. Swoboda, eds., The Economics of Common Currencies (London, 1973) . PP. 114 - 132.

- (١٥) أي التعهد بأن توسع الائتمان لن يكون متباينا حسب المتغيرات الحاصلة في الاحتياطي .
- (١٦) د . برهان الدجاني ، « تحليل واقع التعاون الاقتصادي العربي المالي وموقع التعاون النقدي فيه » ، بحث القى في ندوة « متطلبات التكامل الاقتصادي العربي في المجال النقدي » ، أبو ظبي ، ١٩٨٠/١١/٢٤ .
- (١٧) د . هيل الحناي ، « مجلس التعاون الخليجي ٠٠٠ مقومات وفيرة لقيام منطقة نقدية مثلي » ، صحيفة السياسة ١٩٨٦/٧/٨ ص ٧ .
- (١٨) د . وليد عرب هاشم ، « هل حان الأوان لعملة خليجية واحدة ؟ » صحيفة الشرق الأوسط في ١٩٨٥/٦/٩ م ص ٤ .
- (١٩) طرح شخصي .
- (٢٠) Naaman Khoury, «Les Biens Monétaires, Les éditions DAR AN - NAHAR, Beyrouth 1986
- (٢١) جون موللر ، « لنرفع عنا لعنة الاحتياطي » ، مجلة المؤشر في ١٩٨٦/٩/٢٠ ، ص ٢٩ .
- (٢٢) « احتياطي دول التعاون من البترول الخام » ، صحيفة الاتحاد في ١٩٨٦/٢/١٥ ص ١٦ .
- (٢٣) د . عبد المنعم السيد علي ، « التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الاقطار العربية » ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٣ ، ص ٤٠٤ .
- (٢٤) حسين الطنطاوي ، « ضوابط توحيد العملة والخيارات المطروحة » ، صحيفة السياسة في ١٩٨٦/١/٢١ ، ص ١٩ .
- (٢٥) وليد عرب هاشم ، المرجع السابق . ص ٤ .
- (٢٦) د . فؤاد حمدي بسيسو ، « التعاون الائتماني بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي » ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٤ ، ص ٣٩٠ .
- (٢٧) صحيفة الاتحاد ، في ١٩٨٦/١١/٣ ص ١٧ .
- (٢٨) محافظوا البنوك المركزية الخليجية يتفقون على مثبت لاسعار العملات ، صحيفة الاتحاد في ١٩٨٧/١/٢٧ ص ١ و ٨ .

المراجع العربية :

كتب :

- د . عبد المنعم السيد علي ، « التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الاقطار العربية » ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٣ .
- عاشور ، عصام يوسف . محاضرات عن النقد والائتمان في البلاد العربية مع تأكيد خاص على سوق بيروت النقدية والمالية . القاهرة : جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٢ .
- جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية . الاسواق المالية والنقدية في الوطن العربي . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٨ .
- مركز دراسات الوحدة العربية ، « التكامل النقدي العربي » ، بيروت ١٩٨١ .
- د . فؤاد حمدي بسيسو ، « التعاون الائتماني بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي » ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٤ .

قوانين :

- القانون الكويتي رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي والمهنة المصرفية .
- المرسوم الملكي السعودي الرقم ٦ لعام ١٩٧٠ ، نظام مؤسسة النقد السعودي .
- القانون الاتحادي رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية ، دولة الامارات العربية المتحدة .
- قانون مؤسسة النقد القطري رقم ٧ لسنة ١٩٧٣ م .
- القانون البحريني رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٣ م ، قانون انشاء مؤسسة نقد البحرين .
- القانون المصرفي العام رقم ٧ لسنة ١٩٧٣ م ، سلطنة عمان .

مقالات :

- صحيفة السياسة الكويتية :
« في تقرير لبنك الخليج الدولي عن العملات الخليجية والدولار : أسعار صرف العملة لا تعكس قوة الاقتصاد الوطني » ، في ١٢/٣/١٩٨٦ ص ١٠ .
- « وزراء المال والاقتصاد بدول التعاون يناقشون تطوير الاتفاقية الاقتصادية الموحدة » ، في ٢٢/١٠/١٩٨٦ ص ٦ .
- « في تقارير ودراسات خليجية حول انجازات مجلس التعاون الاقتصادية » ، في ٥/١١/١٩٨٦ ص ٨ .
- صحيفة الشرق الاوسط :
« علاقة الريال السعودي بالدولار الامريكي » ، د . وديع أحمد فاضل كايي ، في ١٣/٦/١٩٨٥ ص ٤ .
- صحيفة الاتحاد (دولة الامارات) :
« دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي : الامارات تحافظ على ثبات الدرهم أمام الدولار الامريكي » ، في ٢١/٥/١٩٨٥ ص ١٩ .
- صحيفة السفير اللبنانية :
« السياسة المالية والنقدية في قطر » ، ملحق خاص بمناسبة العيد الوطني القطري ، في ٢٢/٢/٨٦ ص ٣٧ .

- مجلة الاقتصاد والاعمال (لبنان) :
« قمة أبو ظبي : تدفع بالتكامل الاقتصادي الخليجي » ، عدد ديسمبر ١٩٨٦ ص ٣٦ .
- مجلة المؤشر (لبنان) :
« الأول منذ عام ٥٠ والعاشر بعد الصدمة النفطية . تخفيض الريال السعودي جاء أقل مما كان متوقعا » ، عدد رقم ١٣٦ ص ٣٠ .

المراجع الاجنبية :

- Khouja, M.W. and P.G. Sadler. the economy of Kuwait : Development and role in international Finance. London : Macmillan, 1979.
- Mundell, R.A., "Uncommon Arguments for Common Currencies" in G. Johnson and A.R. Swoboda, eds., The Economics of Common Currencies (London, 1973).
- Cordon, W.M., "Monetary Integration", Princeton Studies In International Finance, (Princeton Univeristy Press, 1972) No. 93.
- Coulbois, Paul. "Finance Internationale, Le Change", Edition Cujas Paris 1979.
- Schor, Armand-Denis. "Le Système Monétaire Européen", Press Universitaire de France, 1985.